المرجع: ج.ش.ب.ط/ك.ع.ا.ج.ا/2025

التاريخ : 2025/12/09

مستخرج من محضر إجتماع المجلس العلمي لكلية العلوم الاجتماعية والانسانية

بناءا على إجتماع المجلس العلمي لكلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية رقم 01 بتاريخ : 2025/12/09

وافـق وصادق المجلس العلمي للكلية على المطبوعة التي تقدمت بها الدكتور(ة) : **غوماري زعرة** الموسومة ب: - **البيئة والتنمية المستدامة** موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علم الإجتماع

وهذا بعد التقارير الايجابية التي وردت من قبل الخبيرين:

- بلاسـوار سهيلـة أستـاذ محاضـر – أ - تقريـر إيجابـي
- حسـان تريكـي أستـاذ تقـريـر إيجابـي

رئيس(ة) المجلس العلمي للكلية

جامعة الشاذلي بن جديد
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
رئيس المجلس العلمي
الأستاذ: بلجيل عبد الكريم

عميد الكلية

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
عميد كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
الدكتور: عبد اللطيف العابد
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجية في مقياس: البيئة والتنمية المستدامة

المستوى : السنة الثالثة ليسانس علم الاجتماع –نظام ل.م.د

مطبوعة بيداغوجية بغرض التأهيل الجامعي

من إعداد : د. زعرة غوماري

السنة الجامعية :2024–2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

–جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

اسم المقياس	البيئة و التنمية المستدامة
طبيعة المقياس	سداسي
مطبوعة موجهة إلى	طلبة السنة الثالثة ليسانس علم الاجتماع نظام ل.م.د
البرنامج الرسمي للمقياس	مفهوم البيئة. مفهوم التنمية. مفهوم التنمية المستدامة. علاقة الانسان بالبيئة. الابعاد الاجتماعية والثقافية لدراسة البيئة. الاتجاهات النظرية والسوسيولوجية في دراسة البيئة 1. الاتجاهات النظرية والسوسيولوجية في دراسة البيئة 2. المشكلات البيئية 1.

	المشكلات البيئية 2. اهتمامات سوسيولوجيا البيئة. المقاربة الحيلية للقضايا البيئية . التغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر. الأمن البيئي والتنمية المستدامة الالتزامات الدولية وقضايا التغيرات البيئية. تجارب دولية في التنمية المستدامة.

أهداف المقياس :

1- **التعرف على المفهوم السوسيولوجي للبيئة.**

2- **التعرف على أهمية التنمية المستدامة.**

3- **التعرف على أهمية المقاربة الجيلية للقضايا البيئية.**

الفهرس:

الـفـهـــــــــــــرس	الـصفحــة
مقدمـــــــة	11
المحاضرة رقم 01 مفهوم البيئة	14
تمهيد	14
أولا– مفهوم البيئة.	14
ثانيا– أهمية البيئة.	17
ثالثا– النظام البيئي والاتزان البيئي.	18
رابعا– عوامل الاتزان البيئي.	19
خامسا– العوامل المؤثرة في البيئة.	22
خلاصة	25
المحاضرة رقم 02 مفهوم التنمية.	27
تمهيد	27
أولا– نشأة وتطور مفهوم التنمية.	27
ثانيا– التنمية باعتبارها مرادفا للنمو الاقتصادي.	28
ثالثا– التنمية بين النمو الاقتصادي والتوزيع العادل.	29
رابعا– التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.	29
خامسا– التطور التاريخي للتنمية.	31
سادسا– مؤشرات قياس التنمية.	32

سابعا– معوقات التنمية.	33
خلاصة.	33
المحاضرة رقم 03 التنمية المستدامة	34
تمهيد.	35
أولا– مفهوم التنمية المستدامة.	36
ثانيا– التطور التاريخي للتنمية المستدامة.	37
ثالثا– خصائص التنمية المستدامة.	40
رابعا– أسس التنمية المستدامة.	41
خامسا– العوامل المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة.	41
سادسا–أبعاد التنمية المستدامة.	46
خلاصة	46
المحاضرة رقم 04 علاقة الانسان بالبيئة	47
تمهيد	48
قانون المشاركة	48
الظاهرة الاحيائية	50
قوة المانا	50
خلاصة	51
المحاضرة رقم 05 الأبعاد الاجتماعية والثقافية في دراسة البيئة	53
تمهيد	53

أولا– البيئة كظاهرة اجتماعية	53
ثانيا– البعد الثقافي في إدراك البيئة.	53
ثالثا– المؤسسات الاجتماعية والبيئة	53
رابعا– العدالة البيئة.	54
خامسا– التغيرات المناخية والانكار الاجتماعي.	54
سادسا– المعرفة البيئية والثقافية.	54
سابعا– الثقافة البيئية والتنمية المستدامة.	54
خلاصة.	55
المحاضرة رقم 06 الاتجاهات النظرية والوسيولوجية في دراسة البيئة2	56
تمهيد	56
أولا– مرحلة القنص وجمع الغذاء : التفاعل الكيفي.	57
ثانيا– مرحلة الزراعة والاستقرار: بداية التدخل في الطبيعة.	58
ثالثا– مرحلة ظهور المجتمعات الصناعية.	59
رابعا– مرحلة الوعي البيئي: نقد الحداثة ودعوات الاستدامة.	60
خلاصة	61
المحاضرة رقم 07 الاتجاهات النظرية والسوسيولوجية في دراسة البيئة1	63
تمهيد.	63
ماهية البيئة.	63
أولا– النظرية الحتمية البيئية.	63

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف - كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

ثانيا– النظرية الاختيارية.	68
ثالثا– النظرية الاحتمالية.	70
خلاصة.	72
المحاضرة رقم 08 المشكلات البيئية1	74
تمهيد.	74
أولا– أزمة العلاقة بين الانسان والبيئة.	74
ثانيا– مفهوم المشكلة البيئية.	75
ثالثا– أسباب المشكلات البيئية.	76
رابعا– أنواع المشكلات البيئية.	77
خامسا– الأسباب الهيكلية للمشكلات البيئية.	78
خلاصة.	78
المحاضرة رقم09 المشكلات البيئية 2	80
تمهيد	80
أولا– آثار المشكلات البيئية على الانسان والطبيعة.	80
ثانيا– التحديات التي تعيق الحد من المشكلات البيئية.	82
ثالثا– أسباب المشكلات البيئية.	83
رابعا– أنواع المشكلات البيئية.	83
خامسا– الأسباب الهيكلية للمشكلات البيئية.	83
خلاصة.	83

المحاضرة رقم 10 اهتمامات سوسيولوجية البيئة.	85
تمهيد.	85
أولا– البيئة في الثرات السوسيولوجي.	85
ثانيا– سوسيولوجيا البيئة ومجالات اهتمامها.	86
ثالثا– سوسيولوجيا البيئة والعدالة الاجتماعية.	86
رابعا– البيئة في الثقافة والمخيال الاجتماعي.	87
خامسا– البيئة والحوكمة : مقاربات بسوسيولوجية للسياسات البيئية.	87
خلاصة.	88
محاضرة رقم 11 المقاربة الحيلية للقضايا البيئية	90
تمهيد.	90
أولا– مفهوم المقاربة الحيلية وأصولها النظرية .	90
ثانيا– الحيل الاجتماعية كآلية تكييف بيئي.	90
ثالثا– المقاربة الحيلية والتنمية المستدامة.	91
رابعا– المقاربة الحيَلية كمدخل لفهم القضايا البيئية في المجتمعات الهشة.	91
خلاصة	92
المحاضرة رقم 12 التغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر.	94
تمهيد.	94
أولا– التغيرات المناخية – المفهوم والأسباب.	95
ثانيا– نشأة مفهوم الاقتصاد الأخضر.	95

قسم علم الاجتماع

خلاصة	102
محاضرة رقم 13 الأمن البيئي والتنمية المستدامة.	104
تمهيد.	104
أولا– مفهوم الأمن.	104
ثانيا– مفهوم الأمن البيئي .	105
ثالثا– مكونات الأمن البيئي.	106
رابعا– العلاقة الجدلية بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة.	107
خامسا– نحو استراتيجية سوسيولوجية لتعزيز الأمن البيئي.	107
خلاصة.	107
المحاضرة رقم 14 الالتزامات الدولية وقضايا التغيرات البيئة	109
تمهيد.	109
أولا– الاتفاقيات والمواثيق المبرمة على المستوى الدولي العالمي.	109
ثانيا– التحديات التي تواجه الالتزامات الدولية.	109
ثالثا– الاتفاقيات الدولية المبرمة على المستوى الإقليمي.	110
خلاصة.	110
المحاضرة رقم 15 تجارب دولية في التنمية المستدامة	113
تمهيد.	113
أولا– التجربة السويدية : الريادة في الاقتصاد الأخضر	114
ثانيا– التجربة الألمانية في الطاقة المتجددة والتجول الطاقوي.	120

ثالثا- التجربة البرازيلية: الزراعة المستدامة وبرنامج مكافحة الجوع.	123
رابعا التجربة الرواندية: التحول البيئي ة التنمية المحلية.	127
خاتمة.	129
قائمة المراجع.	130

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد ...

تتضمن هذه المطبوعة سلسلة من المحاضرات في مقياس البيئة والتنمية المستدامة ، والتي تم إعدادها وفقا للبرنامج الرسمي السداسي المقرر و الموجه لطلبة السنة الثالثة علم الاجتماع ، وقد حرصنا في هذه المطبوعة

على تقديم عرض مفصل ومركز لمختلف الخطوات والعناصر التي تتضمنها المحاور الرئيسية المتعلقة بمقياس البيئة والتنمية المستدامة ، بشكل يسمح للطالب بفهم معنى الاستدامة و أهميتها الحالية والمستقبلية من خلال توظيف المفاهيم السوسيولوجية ، والتحليل الاجتماعي للواقع البيئي في ضوء التحديات العالمية والوطنية.

لقد أصبح موضوع البيئة والتنمية المستدامة من أبرز الرهانات التي تفرض نفسها اليوم على جدول الأعمال العالمي، حيث أضحى الحديث عن البيئة لا يقتصر على بعدها الطبيعي والإيكولوجي فقط ، بل يشمل أبعادا اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية ، وسياسية تفرض مقاربة متعددة التخصصات لفهم المشكلات البيئية وتقديم حلول واقعية قابلة للتطبيق ، وفي هذا السياق ، تكتسي المقاربة السوسيولوجية أهمية متزايدة ، باعتبارها تتيح دراسة البيئة كواقع اجتماعي يعكس التفاعلات بين الإنسان ومحيطه ، ويظهر كيف تتشكل القيم البيئية داخل المجتمعات ، وكيف تؤثر الأنماط الثقافية والاستهلاكية على الموارد البيئية.

وقد تم إعداد هذه المطبوعة وفق تصور بيداغوجي يهدف إلى مساعدة الطالب على استيعاب المفاهيم الأساسية في المقياس، مثل: البيئة، التنمية، التنمية المستدامة، العدالة البيئية، الحوكمة البيئية، التغيرات المناخية، المشكلات البيئية، الحراك البيئي، سوسيولوجيا البيئة... وغيرها من المصطلحات التي أضحت ضرورية في التكوين السوسيولوجي المعاصر . كما تتيح المطبوعة للطالب إمكانية التعمق في فهم المقاربات النظرية والسوسيولوجية التي تناولت العلاقة بين الإنسان والبيئة، بدءًا من المقاربة البنيوية والوظيفية، وصولًا إلى المقاربات النقدية والبيئية المعاصرة.

ومن خلال هذه المطبوعة، نحاول أيضًا تسليط الضوء على الرهانات الكبرى للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، من خلال تحليل السياسات البيئية، وتقييم مدى الالتزام بالمعايير الدولية، وكذا رصد التحولات المجتمعية والثقافية التي تؤثر على سلوك الأفراد تجاه البيئة، مع التركيز على دور الدولة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية في تحقيق الأهداف البيئية المستدامة.

نأمل أن تشكل هذه المطبوعة مرجعًا علميًا مبسطًا وعمليًا للطالب، يعينه في مساره الأكاديمي والبحثي، ويفتح له آفاقًا أوسع لفهم تعقيدات القضايا البيئية في عالم يشهد تحولات متسارعة، ويعيش على وقع أزمات بيئية متزايدة التهديد لمستقبل الأجيال القادمة.

محتويات المحاضرة رقم 01 مفهوم البيئة:

- **تمهيد**

أولا- مفهوم البيئة.

ثانيا- أهمية البيئة.

ثالثا- النظام البيئي والاتزان البيئي.

رابعا- عوامل الاتزان البيئيي.

خامسا- العوامل المؤثرة في البيئة.

***خلاصة.**

المحاضرة رقم : 01 مفهوم البيئة

- **تمهيد:**

تعد البيئة الإطار الكلي الذي يحتضن الإنسان ومختلف الكائنات الحية، وتتكون من عناصر طبيعية (كالهواء ، الماء والتربة) وعناصر اجتماعية وثقافية ، ويعد فهم هذا المفهوم مدخلا أساسيا لدراسة التفاعل بين الإنسان ومحيطه الحيوي.

أولا– مفهوم البيئة:

***مفهوم البيئة لغة:**

لقد جاء ذكر البيئة في القرآن الكريم في العديد من الآيات في قوله : " وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء و لا نضيع أجر المحسنين"[1]

وكلمة البيئة في اللغة العربية هي الاسم للفعل تبوأ ، أي نزل أو قام ، فنقول (تبوأ فلان بيتا) أي اتخذ منزلا.

***البيئة اصطلاحا:**

وتعرف البيئة بأنها : المجال الذي يعيش فيه الانسان ويحصل منه على الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأثر بها[2].

وهناك من يعرفها في هذا الصدد بأنها : "مخزون أو مستودع للموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في مكان محدد و زمان معين ، والمستخدمة لإشباع حاجات الانسان"[3]

ويقابل هذه الكلمة في اللغة الإنجليزية كلمة *Ecology*، وهي تعني علاقة الكائن الحي مع المكونات الحضرية واللاأحيائية في البيئة.

---

[1] - سورة يوسف الآية 56.

[2] - الطاهر خامرة : المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة " حالة سونطراك" جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم الاقتصادية، 2007/2006 ،ص16.

[3] - نفس المرجع : ص 16.

ومصطلح البيئة لا يبحث فقط في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية، ولكنه يبحث كافة العوامل الطبيعية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي لها تأثير مباشر على الإنسان وعلاقته بالكائنات الأخرى في الكون وتفاعله مع هذا المحيط بكونه الكائن الشامل.

وهنا يكمن الفرق بين مصطلح البيئة *Ecology* والبيئة المخططة *Environment*، والتي تتحدد على أنها مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية التي تعيش في إطارها الكائنات الحية وتستمد منها حاجاتها والتي تؤثر في نشاطها وتؤثر فيها.

وقد اتسع علم البيئة ليشمل العديد من الفروع المختلفة به، ويرتبط هذا التوسع بتطور أساليب حياة الإنسان على الأرض وازدياد حاجاته، ومن العلوم المتفرعة عن علم البيئة علم إدارة الحياة البرية *Wildfire Management*، وعلم الغابات *Forestry*، وعلم المحيطات *Oceanography*، وعلم الجغرافيا الحيوية *Biogeography*، وعلم التقنيات في البيئة *Ecological Technology*، وعلم تلوث البيئة *Pollution*، وعلم وظائف الأعضاء البيئي *Physiological Ecology*، وعلم البيئة عامة مع ربطه بالكثير من العلوم الأخرى مثل علوم الإحصاء والخطر والوراثة، وعلم السلوك، وكذلك علوم الكيمياء، والفيزياء، والجيولوجيا، والطب، والزراعة، والإحصاء، فضلاً عن علم وظائف الأعضاء *Physiology*، بغرض المعلومات عن تأثير العوامل البيئية على الناحية الوظيفية للكائن الحي.
وقد يفسر سلوك الإنسان في البيئة عن طريق الدخول في العديد من العلوم، حيث أن هذا التفاعل يؤثر سلبًا أو إيجابًا في هذه البيئة، ويعود ذلك إما بتغيرات بيئية، وما يترتب عن ذلك من إنتاج حاجات أو خدمات متسقة بالحاجات الاجتماعية.

كما يعنى علم التصنيف *Taxonomy* للعوامل الحية التي تتعلق بتصنيفات المخلوقات الحية والسلالات القرابة التي تفسر التغيرات البيئية والمشكلة المرتبطة بالظروف البيئية بالاستعانة بعلم التطور *Evolution*، الوراثة *Genetics*، البيولوجيا الجزيئية *Molecular Biology*، وعلوم التربة *Pedology* (خاصة بالنسبة لأنواع النباتات)،
حيث أن نوع التربة وخواصها الكيميائية والفيزيائية كدرجة الملوحة والمحتوى المعدني والصخري وحجم الحبيبات يعتبر من العوامل الهامة التي تحدد مدى توزيع النباتات والطرزات، وعلم الإحصاء *Static's* لا يمكن إنكار أهميته في معالجة النتائج وبالتالي تفسير بعض المظاهر البيئية مثل ازدياد التعداد والفجوة.

ويمكن تقسيم البيئة اعتمادًا على نوعية الموطن البيئي كدراسة بيئة المياه العذبة *Freshwater Ecology*، أو بيئة البحار والمحيطات *Marine Ecology*، وبيئة اليابسة *Terrestrial*.

كذلك يمكن تقسيم علم البيئة بصورة مبسطة إلى قسمين رئيسين هما البيئة النباتية *Plant Ecology*، والبيئة الحيوانية *Animal Ecology*.[1].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن لمفهوم البيئة عنصرين الأول العنصر الطبيعي (البيئة الطبيعية) وتشمل عناصر الطبيعية التي لم يتدخل الانسان في وجودها.

والعنصر الثاني بشري (البيئة البشرية) وتعني الانسان و آثاره على بيئته الطبيعية وقسم واووتون " Rau weoten" البيئة إلى أربعة مجموعات :

البيئة الطبيعية : تشمل الأرض وما حوت من موارد طبيعية ، الظروف المناخية ، النبات والحيوان.

البيئة الاجتماعية: تشمل تركيبة وتوزيع السكان ومختلف الخدمات المتداولة في المجتمع : ثقافية ، سياسية ، صحية ، تجارية ، وغيرها.

البيئة الجمالية : تشمل المتنزهات العامة ، المناطق الترفيهية والمساحات الخضراء.

البيئة الاقتصادية : تشمل الأنشطة الاقتصادية المختلفة الناجمة عن عناصر الإنتاج (رأس المال ، التكنولوجيا ، العمالة والأرض) وما يترتب على ذلك من دخول قومية وفردية تؤثر على الرفاهية الاقتصادية[2].

[1] - طلعت محمد السروجي: السكان والبيئة رؤية اجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2014، ص 16.
[2] - الطاهر خامرة: نفس المرجع ، ص 16.

ثانيا– أهمية البيئة:

يمكن تلخيص أهمية البيئة في النقاط التالية:

البيئة هي مكان وجود الأحياء وعيشها ونشاطها وموتها ، فالكائنات الحية لا تعيش في الفراغ.

تأخذ الأحياء من البيئة كل ما يلزمها لاستمرار حياتها وتكاثرها وللقيام بنشاطاتها وتطورها، فمثلا تأخذ النباتات الماء وبعض العناصر المعدنية وأملاحها والطاقة الضوئية وتأخذ غاز ثنائي أكسيد الكربون (بعملية التركيب الضوئي) والأكسجين (عملية التنفس) وبعضها يثبت الآزوت الجوي .. ،

تعد النباتات بشكل عام والخضراء بشكل خاص ، الأحياء الوحيدة القادرة على الاستفادة مباشرة من الاقة الضوئية والعناصر المتوافرة في البيئة ، وهي وحدها القادرة على صنع غذائها بنفسها انطلاقا من مواد بسيطة متوافرة في وسطها مشكلة بذلك الأحياء المنتجة، ونقطة البداية لنظام غذائي حيوي معقد ومتشابك وحلقة وصل بين مصدر الطاقة ومستويات الاستهلاك المختلفة بما في ذلك الإنسان نفسه.

بالمقابل تطرح الأحياء في البيئة فضلاتها ومفرزاتها الخارجية وكافة نواتج نشاطاتها المتنوعة وما ينتج عن تفككها وتحللها بعد موتها ، وهكذا تلقى النباتات في البيئة بخار الماء (عملية التركيب الضوئي) والأكسجين (عملية التنفس) ، وبعض العناصر المعدنية وأملاحها ، وبالتالي فما تأخذه الأحياء من البيئة وتعيده إليها بشكل أو بأخر (الدورات الحيوية) مما يضفي نوعا من التوازن في العلاقات البيئية، هذا أبرز ما يميز النظام البيئي الطبيعي.

يمثل الترابط بالعلاقات والروابط القائمة بين الأحياء المختلفة وبيئاتها الجزء الرئيسي من حركة البيئة وترابط عوامها وعناصرها وفي حالة توازن العلاقات واستقرارها تكون أمام أرقى درجات تطور البيئة وهي النظام البيئي.

ثالثا– النظام البيئي والاتزان البيئي:

1– ماهية النظام البيئي:

يقول سبحانه وتعالى :" والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون"[1] ، ويقول أيضا " إن كل شيء خلقناه بقدر"[2] ، فالكون الواسع الذي ينتمي إليه لا يزال قائما لحد اللحظة بسبب التوازن الذي تعمل مختلف الأنظمة البيئية المكونة له على الحفاظ عليه ، والكرة الأرضية واحدة منهذه النظمة فهي نظام بيئي واسع يشمل على مجموعة من أنظمة بيئية جزئية مختلفة تعمل بدورها مع باقي عناصره المجردة للحفاظ على الكون ككل[3].

إن **مصطلح النظام البيئي Ecosystem** استخدم لأول مرة سنة 1935م من قبل العالم البريطاني " آرثر جورج تانسلي" إلا أن استخدامه لم ينتشر إلا في الستينات من القرن العشرين عندما بدأت تبرز مشكلات البيئة وأصبح لابد من التعرف على النظام الذي يحكم العلاقات بين مختلف عناصرها.

وقد عرفه آرثر جورج تانسلي على انه " نظام يتألف من مجموعة مترابطة و متباينة نوعا وحجما من الكائنات العضوية والعناصر غير العضوية في توازن مستقر

كما عرف بأنه "الوسط البيئي الذي تعيش فيه الكائنات الحية وما تحتويه من علاقات فيزيائية ، بيولوجية و كيميائية بينه وبين الكائنات الحية ، وما يتخلله من انتقال للمادة والطاقة من وإلى هذا الوسط"

ويقصد أيضا بالمصطلح "مساحة من الطبيعة وما تحتويه من كائنات حية، وتفاعلها مع بعضها البعض ، وكذلك الظروف البيئية وما تولده من الأجراء الحية، ويتمثل 5/1 (خمس) النظام في وجود موارد محددة ومتوازنة ومنسقة يتمثل في عمليات بناء (إنتاج) وهدم (استهلاك) ويعبر عن العلاقة بين المنتج والمستهلك في النظام البيئي بسلسلة الغذاء .

[1] - سورة الحجر الآية 19.
[2] - سورة القمر الاية 49.
[3] - بوسالم زينة : البيئة و مشكلاتها قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 17، ديسمبر 2014،ص246.

2- **مكونات النظام البيئي:**

في حديثنا عن مكونات البيئة الطبيعية ضفناها إلى صنفين: بيئة جامدة أو غير حية ، وتشمل على الجو اليابسة والماء، ومكونات حية تشمل كل أنواع الكائنات الحية التي تعيش فيها ، وبما أن النظام البيئي يعني التفاعل القائم بين مكونات البيئة الطبيعية في إطارها العام ، فالنظام البيئي إذا يشمل مكونات غير حية.

غير أن الاختلاف في الأساس الذي صنفت عليه هذه الكائنات اعتمادا وهي كما يلي:

عناصر المكونات غير الحية : و هي العناصر غير الحية الموجودة في الأغلفة الثلاثة : الجو ، اليابسة والماء.

مثل : الضوء، الحرارة ، الرطوبة ، الرياح ، الغازات المختلفة ، أنواع الأتربة وهي التي تؤثر في حياة الكائنات الحية وتحدد نوعيتها وأماكن تواجدها ، كما تجدد العلاقة بينها.

عناصر المكونات الحية: في النظام البيئي تم تصنيف الكائنات الحية إلى ثلاثة أصناف استنادا إلى الدور الذي تؤدي وهي :

أ- **عناصر الإنتاج: *Peoducers***

وتشمل الكائنات التي لها القدرة على تحويل المركبات غير العضوية البسيطة إلى مركبات عضوية معقدة، وتشمل على النباتات الخضراء بالإضافة إلى الطحالب الخضراء وبعض أنواع البكتيريا التي تقوم بعملية البناء الضوئي *Photosynthetucbacteria*، وبعض أنواع البكتيريا التي تقوم بعملية البناء الكيميائي *Chemosynthesis Bacteria*، أي تقوم بإنتاج الغذاء من المواد غير العضوية بدون استخدام الطاقة الضوئية.

أما البناء الضوئي فيتضمن امتصاص الضوء بواسطة مركب الكلوروفيل *Chlorophyll* (وهي المادة التي تعطي النباتات لونها الأخضر) الذي يحول الطاقة الضوئية إلى طاقة كيميائية، يتم فيها اتحاد الهيدروجين بثاني أكسيد الكربون في وجود الأكسجين لتكوين جزيئات سكر، وهو سكر أحادي ويعتبر أساس لصنع المركبات الأخرى الأكثر تعقيداً، مثل السكريات النباتية والمعقدة (النشويات)

والدهون والبروتينات، وهذه تبنى جزيئات البروتين على اتحاد الأحماض الأمينية، وتبنى الأحماض النووية من اتحاد النيوكليتيدات، والمواد الناتجة من هذه العمليات مثل الفوسفور والنيتروجين والكالسيوم والكبريت والبوتاسيوم والمغنيسيوم والحديد والصوديوم تدخل في تكوين الكائنات الحية وتساهم في تكوين المادة الحية اللازمة لحياة النباتات ثم الحيوانات التي تتغذى عليها.

ب- عناصر الاستهلاك: *Consumers*

وهي الكائنات التي تعد أن غذائها على المواد العضوية الناتجة بواسطة الكائنات الحية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتشمل معظم أنواع البكتيريا والفطريات والحيوانات، ما فيها آكلات العشب *Herbivores* كالأبقار والماعز، وبعض أنواع الطيور والحشرات وبعض أنواع الأسماك التي تتغذى على الطحالب النباتية *Phytoplankets*، والفرع الآخر من الكائنات هي آكلات اللحوم *Cornivores* مثل الحيوانات المفترسة كالأسود والنمور والضباع والقطط والكلاب، أما الفرع الآخر فهي آكلات الأعشاب واللحوم *Omnivores* وهي الكائنات التي تعتمد في غذائها على النباتات واللحوم مثل الإنسان.

ج- عناصر التحلل: Deecomposers

وهي كائنات غير ذاتية التغذية تقوم بتحليل الكائنات الميتة للحصول على الطاقة اللازمة، خاصة البكتيريا والفطريات، وتنقسم إلى ثلاثة مجموعات حسب حاجتها من الأكسجين:

الكائنات الهوائية: Aerobic Microbes

وهي الكائنات التي لا تستمر حياتها ونشاطها إلا بوجود كمية كافية من الأكسجين.[1]

الكائنات الاهوائية:

وهي الكائنات التي تحتاج لاستمرار حياتها ونشاطها وسطا لا يتوفر فيه الاكسجين وفي حالة وجود الأكسجين يكون ساما وقاتلا لها.

[1] - طلعت محمد السروجي: ص 18.

الكائنات الاختيارية:

وهي تلك التي تستطيع تكييف نفسها حسب الوسط الذي تعيش به فإذا توافر الأكسجين كانت هوائية وإذا لم يتوافر أصبحت لا هوائية[1].

إن دور الانسان وتفاعله مع البيئة يجب أن يكون ليس لحدوث خلل في التوازن الطبيعي الديناميكي لعناصر البيئة ولكن يجب أن يكون تدخلا بوعي للمحافظة على هذا التوازن الطبيعي حتى لا يتأثر الإنسان سلبا بهذا الخلل من مشكلات تؤثر على حياة الإنسان والتنمية في المجتمع حاضرا ومستقبلا.

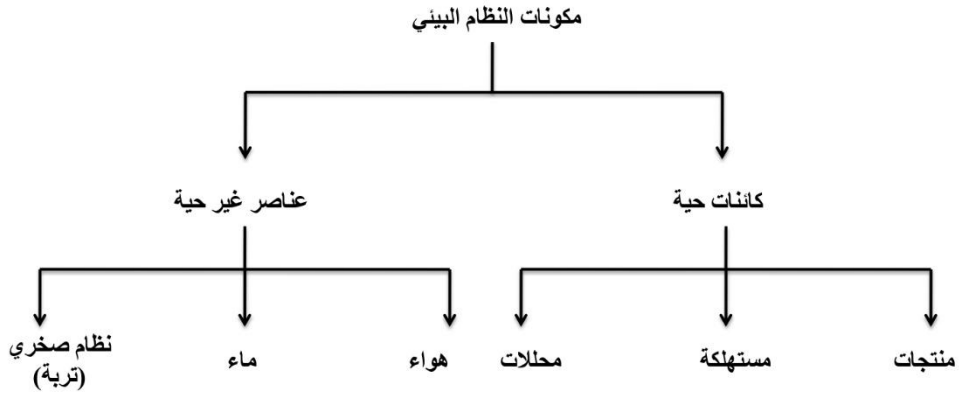

[1] - طلعت محمد السروجي: مرجع سابق، ص19.

رابعا- التوازن البيئي:

تعتبر البيئة متوازنة بطبيعتها كما أوجد نظامها الله سبحانه وتعالى في نظام متكامل متزن وبذلك يمكن أن يطلق على هذا المفهوم اتزان النظام البيئي Ecosystem Honneostasis والنظام البيئي له القدرة على استيعاب التغير الطارئ عليه للحفاظ على بقائه ثم العودة إلى الوضع الطبيعي عند تغير الظروف وتعويض أي نقص أو خلل في أي من العناصر النباتية أو الحيوانية[1]

خامسا- عوامل الإتزان البيئي:

1- **التنوع الحيوي:** كل كائن حي له دوره في النظام البيئي، مما يساعد في الحفاظ على التوازن.

2- **الدورة المغلقة: الإنتاج (Production):**

تقوم **النباتات الخضراء (المنتجات)** باستخدام **ضوء الشمس، ثاني أكسيد الكربون، والماء** لصنع المادة العضوية (الجلوكوز مثلًا) من خلال **عملية البناء الضوئي.**

تُختزن هذه المواد في أجزاء النبات (الأوراق، السيقان، الثمار...).

الانتقال عبر السلسلة الغذائية (Consumption):

تتغذى الحيوانات (وحتى الإنسان) على النباتات أو على كائنات أخرى، فتمر **المواد العضوية** عبر السلسلة الغذائية من **منتِجين** ← **مستهلكين أوليين** ← **مستهلكين ثانويين**....

الموت والتحلل (Decomposition):

عند **موت الكائنات الحية** أو إخراج فضلاتها، تقوم **الكائنات المحلّلة** (كالبكتيريا والفطريات) بتحليلها.

يتم تفكيك المواد العضوية المعقّدة إلى مركبات بسيطة (ماء، أملاح معدنية، غازات...).

[1] - طلعت مصطفى السروجي : السكان والبيئة رؤية اجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر ، 2014، ص 16.

إعادة التدوير (Recycling):

تُعاد هذه العناصر إلى **التربة والماء والهواء**، وتُمتص مجددًا من قبل النباتات.

تبدأ الدورة من جديد.

النتيجة:

استمرارية الحياة: تضمن بقاء المغذيات الأساسية متوفرة في النظام البيئي.

منع التراكم السام للفضلات.

الاتزان البيئي من خلال دورة مغلقة تغذي نفسها بنفسها.

3- **الدورات الطبيعية:** مثل دورة المياه ، دورة الكربون، دورة النتروجين التي تحافظ على تدفق المواد في الطبيعة.

4- **التوازن بين المفترسات والفرائس:** يمنع زيادة أو نقصان أعداد نوع معين بشكل يضر بالنظام البيئي.

5- **التوازن بين الإنتاج والإستهلاك:** مثل توازن النباتات المنتجة للأكسجين مع الكائنات المستهلك له.

سادسا- العوامل المؤثرة في البيئة:

<u>المنتجات</u>: كائنات ذاتية التغذية مثل (النباتات) تقوم بالتمثيل الضوئي.

المستهلكات : كائنات تعتمد على غيرها في الغذاء.

المحللات: تفكيك المواد العضوية مثل الفطريات والبكتيريا.

العوامل عير الحيوية: تشمل العوامل الفيزيائية درجة الحرارة ، الاشعاع الشمسي ، والكيميائية، الملوحة، درجة الحرارة.

***حماية البيئة:**

تعني حماية البيئة المحافظة و الصيانة والإبقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغيير له يقلل من قيمته، وقد يتطلب ذلك إجراءات وتدابير معينة لتحقيق هذه الحماية.

وينطلق المفهوم العملي لحماية البيئة من توفير كافة الظروف والإمكانيات التي يستطيع فيها الانسان المنتج استعادة نشاطه تحت ظروف صحية لائقة مع تخصيص قسم من أرباح الإنتاج لحماية البيئة ضمن منظومة إنتاجية تتميز بالتخطيط والبرمجة بعيدا عن فوضى الإنتاج ، وذلك يستلزم كحد أدنى يستلزم كحد أدنى لاستقرار والوحدة الوطنية و وحدة المؤسسات[1].

وعليه فحماية البيئة تعني جميع السلوكات والأنشطة التي يتم القيام بها للحفاظ على المظاهر البيئية من الأضرار بها بإتباع استراتيجيات وخطط معينة كتدابير الحماية.

إن تدخل الانسان غير الواعي في التوازن الطبيعي كما أوجده الله سبحانه وتعالى يؤثر على الانسان والتنمية حاضرا ومستقبلا وتوجد العديد من الأمثلة على ذلك

كما أن الهدف من حماية البيئة المحافظة على التوازن البيئي أو الوصول لحالة الانسجام بين عناصرها وتعني بحماية البيئة المحافظة والصيانة والإبقاء على الشيء المراد حمايه دون ضرر أو حدوث تغيير له من قيمته ، وقد يتطلب ذلك القيام بإجراءات وتدابير معينة.

[1] - لطرش فيروز : البيئة والتنمية المستدامة : دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى ، مجلة أبعاد ، مجلد 10، العدد 01، 2023، ص 556.

خلاصة:

تعد البيئة الإطار الذي يحتضن الإنسان وسائر الكائنات الحية في تفاعل دائم ومتكامل. فهي لا تقتصر على العناصر الطبيعية فقط كالماء، الهواء، والتربة، بل تشمل أيضًا الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر في حياة الإنسان وتتأثر به.

وقد تطور مفهوم البيئة مع تطور المجتمعات البشرية؛ فبينما كانت تُفهم قديمًا كفضاء طبيعي خام، أصبح يُنظر إليها اليوم كمنظومة شاملة، يُشكّل فيها الإنسان عنصراً فاعلاً ومؤثراً، مسؤولاً عن توازنها أو اختلالها.

البيئة ليست مجرد مشهد طبيعي نعيش فيه، بل هي نسيج من العلاقات الدقيقة بين الإنسان والطبيعة. ومن هذا المنطلق، فإن وعي الإنسان بالبيئة لا يُعد رفاهية فكرية، بل ضرورة وجودية، تفرضها التحديات البيئية الراهنة من تلوث وتغير مناخي وتدهور موارد.

إن إدراكنا لحقيقة أن الإنسان جزء من البيئة وليس متسلطًا عليها، هو الخطوة الأولى نحو بناء علاقة متوازنة تقوم على الاحترام والمسؤولية، وتُمهّد الطريق نحو تنمية مستدامة تحفظ كرامة الحياة لكل الكائنات.

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

محتويات المحاضرة رقم : 02 مفهوم التنمية

- **تمهيد**

أولا– نشأة وتطور مفهوم التنمية.

ثانيا– التنمية باعتبارها مرادفا للنمو الاقتصادي.

ثالثا– التنمية بين النمو الاقتصادي والتوزيع العادل.

رابعا– التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

خامسا–التطور التاريخي للتنمية.

سادسا– مؤشرات قياس التنمية.

سابعا– معوقات التنمية.

***خلاصة**

المحاضرة رقم:02 مفهوم التنمية

تمهيد: Type text here

ظهر هذا المصطلح كاستجابة للتحديات البيئية والاجتماعية التي فرضتها أنماط التنمية التقليدية ، ويقوم على مبدأ تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، جامعا بين الأبعاد البيئية ، الاقتصادية والاجتماعية.

أولا- نشأة وتطور مفهوم التنمية:

التنمية كمفهوم هي حديثة النشأة حيث يرجع الاهتمام بها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من تعقيدات أربكت دول العالم ، فقد غلبت عليها في البداية الصبغة الاقتصادية والسياسية ، ثم تطور هذا المفهوم ليرتبط بالتقدم الاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغير في بنية المجتمع وحركته وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك ، وصولا إلى ارتباطه بمفهوم الاستدامة .

مفهوم التنمية:

مفهوم التنمية لغة: من الناحية اللغوية تشير التنمية إلى الزيادة والرفع ، فكلمة التنمية مشتقة من المصدر نموٌ، فيقال : فلان نمّى ذاكرته، أي طورها وزاد من قوتها، ويقال : تنمية المحاصيل والإنتاج الزراعي، أي تكثيره و زيادته، ويقال : نمت النار، أي اشتعلت و زاد توقدها ولهبها، وفي اللغة الإنجليزية توضع الكلمة (development) في مقابل كلمة نمو، وهي ترجمة غير حرفية تعني التطور في نختلف الأبحاث والدراسات[1].

هناك عدة تعاريف متنوعة للتنمية منها: مفهوم "والت روستو": بأنها تخلي المجتمعات المختلفة من السمات التقليدية السائدة وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المقدمة ، أما هيئة الأمم فتعرفها انها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع. أما ماركس فيعرفها على أنها عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية

[1] - سيف ضياء دعير: التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد نماذج مختارة فيتنام – رواندا- تشيلي، ص5.

والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية. ويعرفها أبر لنجا على أنها عمليات اجتماعية وإنسانية تستهدف رفع مستوى المعيشة لكي يصل إلى مستوى معيشة الشعوب والبلاد المتقدمة حضاريا.

ويعرفها عامر الكبسي : على أنها حالة عقلية وعقلانية محددة الأبعاد ومعروفة المعالم تطرح من قبل المؤسسات والمجتمعات كبديل للواقع القائم وكهدف يمكن تحقيقه في المستقبل المنظور .

كما يعرفها حسن شحاته: على أنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم التنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخل الفردي ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن للرفاهية الاجتماعية[1].

وعليه يمكن أن نقول أن التنمية هي نقلة نوعية وكمية من وضع إلى آخر افضل منه وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والإدارية والصحية والتكنولوجية.

ثانيا– التنمية باعتبارها مرادفًا للنمو الاقتصادي:

شهدت الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف خمسينيات القرن العشرين هيمنة تصور ضيق لمفهوم التنمية، حيث ارتبط أساسًا بتحقيق النمو الاقتصادي. وقد اعتمدت أغلب الدول خلال هذه المرحلة على استراتيجية التصنيع كوسيلة رئيسية لرفع مستوى الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة. غير أن هذه الاستراتيجية لم تُثمر عن النتائج المرجوة في العديد من الدول، حيث أخفقت في تحقيق التراكم الرأسمالي اللازم لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المزمنة. ونتيجة لذلك، لجأت بعض الدول إلى استراتيجيات بديلة تمثلت أساسًا في الاعتماد على **المعونات الخارجية**، أو تعزيز **الصادرات** كوسيلة لدفع عجلة النمو.

[1] - رحالي حجيلة : التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة) جامعة تيبازة ، مجلة معارف مجلة علمية محكمة ، العدد 17 ديسمبر 2014، ص ص 156، 157.

ثالثا– التنمية بين النمو الاقتصادي والتوزيع العادل:

امتدت هذه المرحلة من نهاية الستينيات إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وتميزت بتوسيع مفهوم التنمية ليشمل أبعادًا اجتماعية، بعد أن كان محصورًا في النمو الاقتصادي فقط. وقد بدأ الاهتمام يتركز على ضرورة أن يُواكب النمو الاقتصادي **تحسين في نوعية الحياة**، و**توزيع عادل للثروات**، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويقلل من الفوارق الطبقية. وعليه، لم تعد التنمية تقاس فقط بمعدلات النمو، بل أصبحت ترتبط أيضًا بمستوى التعليم، والصحة، وفرص العمل، وغيرها من المؤشرات الاجتماعية والإنسانية[1].

رابعا– التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة:

تركز التنمية الاقتصادية في جوهرها على تنمية واستغلال الموارد المادية المتاحة داخل المجتمع، بهدف زيادة معدلات الإنتاج وتحقيق الكفاءة في استخدام تلك الموارد. وفي المقابل، تُعنى التنمية الاجتماعية بتنمية **العنصر البشري** بالدرجة الأولى، انطلاقًا من كونه الفاعل الأساسي في تحريك الموارد الأخرى وتوظيفها ضمن مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وإذا كانت الموارد الطبيعية والمادية والتكنولوجية تمثل ركائز أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، فإن **الموارد البشرية** تظل هي العامل الحاسم في توزيع عناصر الإنتاج، وتمويل المشروعات، وضمان استمرارية الإنتاج.

وقد تعددت وجهات النظر حول طبيعة التنمية:

- فهناك من يرى أنها عملية اقتصادية في المقام الأول، تدخل الأبعاد الاجتماعية ضمنها بوصفها مكمّلة.
- في حين يرى آخرون أن التنمية هي عملية ذات **طابع اجتماعي شامل**، يتضمن في جوهره الجوانب الاقتصادية إلى جانب الأبعاد المجتمعية الأخرى.

[1] - رحالي حجيلة : التنمية في ظل المتغرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)، جامعة تيبازة، ص 157.

- أما الفريق الثالث، فينظر إلى التنمية على أنها **عملية تكاملية** ذات طابع اقتصادي اجتماعي في آن واحد.

وفي هذا السياق، يؤكد المفكر "ألبرت ماير" على أن التنمية الاقتصادية تمثل حجر الأساس في عملية تنمية المجتمع، مشيرًا إلى أن أي برنامج تنموي سيكون عقيمًا إذا لم يرتكز على تحسين الأوضاع الاقتصادية، لأن التنمية الاجتماعية – بما فيها الصحة والتعليم والخدمات الأساسية – تعتمد جوهريًا على وجود قاعدة اقتصادية قوية.

وعلى الجانب الآخر، يذهب بعض الباحثين إلى أن **الهدف الرئيسي للتنمية هو هدف اجتماعي** في الأساس، معتبرين أن التنمية الاقتصادية ليست سوى نتيجة حتمية لتطور المعرفة البشرية وتحسين الأوضاع الصحية والاجتماعية. ويؤكدون أن المجتمع لا يمكنه تحقيق التنمية الاقتصادية ما لم يُعالج أولًا أمراض **الجهل والتخلف**، ويرتقي بوعي أفراده وقدرتهم على المساهمة الفعّالة في البناء.

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
قسم علم الاجتماع

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن تتكامل وتندمج في إطار واحد، بحيث تظهر في صورة موحّدة وفي توقيت متزامن. فعمليًا وتطبيقيًا، لا يمكن الفصل بين أهداف التنمية الاقتصادية وأهداف التنمية الاجتماعية، إذ لا يمكن تحقيق إحداهما دون الأخرى، فكل منهما يُكمّل الأخرى ويرتبط بها ارتباطًا وثيقًا. فلكل مشروع اقتصادي بُعد اجتماعي، ولكل مشروع اجتماعي أهداف اقتصادية، وهو ما يؤكد العلاقة التبادلية والتكاملية بين الجانبين.

وقد تميزت المرحلة التي امتدت تقريبًا من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين بظهور مفهوم "**التنمية الشاملة**"، والتي عُرفت بأنها التنمية التي تتناول كافة أبعاد المجتمع ومجالات الحياة، وتُبنى أهدافها على أساس **تحسين ظروف معيشة السكان**، وليس فقط رفع معدلات النمو الاقتصادي. أي أن الاهتمام لم يقتصر على حجم النمو، بل شمل كذلك **تركيبته وتوزيعه الجغرافي والاجتماعي** بما يضمن العدالة في الاستفادة منه بين مختلف المناطق والفئات.

ورغم أهمية هذا التوجه، إلا أن الطابع الذي غلب على تطبيق هذا النوع من التنمية كان **المعالجة الجزئية** لمشكلات المجتمع، حيث عولج كل جانب بمعزل عن الآخر، ووضعت حلول مستقلة لكل مشكلة دون النظر إلى الترابطات البنيوية بينها. وقد أدى هذا المنهج إلى **ضعف فعالية برامج التنمية الشاملة** في

كثير من المجتمعات، مما دفع لاحقًا إلى تبني مفهوم جديد هو "**التنمية المتكاملة**"، والتي تهدف إلى تنسيق وتكامل الجهود التنموية عبر مختلف القطاعات لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بشكل أكثر فاعلية وشمولية.

وعليه، فإن **تحقيق التنمية الشاملة** يتطلب تضافر وتكامل المسارين الاقتصادي والاجتماعي في آنٍ واحد، بحيث تتداخل عمليات التنمية في كلا الجانبين وتتشكل في إطار موحد ومترابط لضمان تحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية.

خامسا– التطور التاريخي التنمية :

المرحلة الكلاسيكية (1950 – 1970):

بعد الحرب العالمية الثانية ، ظهر مفهوم التنمية كرد فعل على الاستعمار وضرورة إعادة بناء الدول المدمرة، مع التركيز على :

"النمو الاقتصادي كمحرك رئيسي ، عبر خطط مثل مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا.

النظرية الكلاسيكية للتنمية:

والت روستو في كتابه مراحل النمو الاقتصادي (1960) حدد خمس مراحل للتحول من "المجتمع التقليدي" إلى "مجتمع الاستهلاك الجماعي"

نقد: تجاهل التفاوتات الاجتماعية (الطبقية والخصوصيات الثقافية) كما وضحها جون رولز في كتابه العدالة.

مرحلة الستينات والسبعينات: صعود نظرية التبعية والماركسية

نظرية التبعية: ربطت تخلف دول "الجنوب" باستغلال دول " الشمال" عبر النظام الرأسمالي العالمي.

الثمانينات: صعود النيوليبرالية وأزمات الديون:

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

إجماع واشنطن :

فرض سياسات التكييف الهيكلي (خصخصة ، تقليل الإنفاق الاجتماعي) على الدول النامية مقابل قروض صندوق النقد الدولي.

أزمة الديون على إفريقيا وأمريكيا اللاتينية:

عام 1982 أعلنت المكسيك إفلاسها ، مما كشف عن فشل النموذج النيوليبرالي.

التسعينات : التحول إلى التنمية البشرية والمستدامة

مفهوم التنمية البشرية:

تقرير التنمية البشرية(UNDP , 199) قدم مؤشر HDI لقياس القدم عبر الصحة ، التعليم، والدخل.

التنمية المستدامة: تقرير برونتلاند (1987) عرفها بأنها "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة"

سادسا– مؤشرات قياس التنمية:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- مؤشر التنمية البشرية (HDI)
- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)
- مؤشر الاستدامة البيئية

سابعا- معوقات التنمية:

- الفساد وسوء الحوكمة
- النزاعات السياسية والحروب
- التفاوتات الجغرافية والاجتماعية
- ضعف البنية التحتية والموارد

خلاصة

تعدّ التنمية من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع الحديث، إذ ترتبط بتحولات المجتمع على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية. فهي لا تقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، بل تشمل تحسين نوعية الحياة والارتقاء بالعنصر البشري في علاقته بالمجتمع والبيئة.

وقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن، حيث ركزت النظريات الأولى على الجوانب الاقتصادية (مثل زيادة الناتج المحلي)، بينما اتسع لاحقًا ليشمل مفاهيم التنمية البشرية ثم التنمية المستدامة، التي تُعد الشكل الأكثر تكاملًا، إذ تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة.

من منظور علم الاجتماع، تُفهم التنمية بوصفها عملية ديناميكية تهدف إلى إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بما يخدم رفاه الإنسان والمجتمع. ويتطلب ذلك تعزيز المشاركة، الحد من الفوارق الاجتماعية، تمكين الفئات المهمّشة، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

أهم خصائص التنمية من منظور سوسيولوجي:

- شمولية الأبعاد (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية).
- استمرارية التغيير والتحول.
- التركيز على العدالة الاجتماعية وتمكين الأفراد.
- الاستناد إلى خصوصيات المجتمع المحلي.

محتويات المحاضرة رقم 03 مفهوم التنمية المستدامة:

- **تمهيد**

أولا- مفهوم التنمية المستدامة.

ثانيا- التطور التاريخي للتنمية المستدامة.
ثالثا- خصائص التنمية المستدامة.
رابعا- أسس التنمية المستدامة.
خامسا- العوامل المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة.
سادسا- أبعاد التنمية المستدامة.
***خلاصة.**

المحاضرة رقم 03 مفهوم التنمية المستدامة:

*** تمهيد:**

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، لم تعد التنمية تُقاس فقط بمعدلات النمو الاقتصادي أو وفرة الموارد، بل بات يُنظر إليها من منظور أكثر شمولية وعمقًا، يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية في آنٍ واحد. من هنا، برز مفهوم "**التنمية المستدامة**" بوصفه استجابة فكرية وعملية لأزمات العالم المعاصر: التدهور البيئي، التفاوت الاجتماعي، الاستهلاك المفرط، وانهيار التوازنات المجتمعية.

كطلبة في علم الاجتماع، يُعد فهم التنمية المستدامة أمرًا جوهريًا، لأنها ليست فقط قضية بيئية أو اقتصادية، بل هي أيضًا قضية اجتماعية بامتياز، تمس البُنى الاجتماعية، وأنماط العيش، والثقافات المحلية، وعلاقات السلطة والتفاوت. فكيف يمكن الحديث عن تنمية عادلة دون العدالة الاجتماعية؟ وكيف نضمن استدامة الموارد دون تغيير سلوكيات الأفراد والجماعات؟

في هذه المحاضرة، سنسعى إلى **تفكيك مفهوم التنمية المستدامة** من زاوية سوسيولوجية، متسائلين عن دور الفاعلين الاجتماعيين، وعن إشكالية التوازن بين النمو والتوزيع، وعن العلاقة بين الإنسان والبيئة في سياق الهيمنة الاقتصادية والثقافية. كما سنناقش النماذج البديلة التي تقترحها المجتمعات المحلية، ودور المعرفة الاجتماعية في بناء مستقبل مستدام.

أولا– مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية لغة بأنها "الزيادة والكثرة"[1]، والملاحظ أن هذا التعريف يتفق في مدلوله العام والمفهوم السوسيولوجي له، حيث تعرف التنمية بأنها "تلك الجهود التي تبدل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية، اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة، إلى أقصى حد ممكن، لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد، بأسرع من معدل النمو الطبيعي"[2].

ونشير في هذا السياق، أن مفهوم التنمية قد مر بتطورات عميقة عبر التاريخ، على مستوى مضامينه واستخداماته، حيث ساهمت في بلورته العديد من العوامل والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فقد ارتبط المفهوم الكلاسيكي للتنمية بالعملية الاقتصادية، بعد حصول معظم المجتمعات المستعمرة على استقلالها فترة **الخمسينيات**، ودخولها مرحلة البناء الوطني الشامل عبر **التنمية الاقتصادية**، غير أن استراتيجيات التنمية التي لتبعتها معظم هذه الدول لم تول الاهتمام اللازم للجوانب المتصلة بالعنصر البشري، ونتيجة لذلك واجهت مشكلات زيادة نسبة الفقراء، سوء توزيع الدخل، وتدهور مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان. وهكذا ظهرت الحاجة إلى استراتيجيات بديلة للتنمية، يعاد من بوساطتها الاعتبار للعنصر البشري، فظهر **مطلع التسعينيات** مفهوم **التنمية البشرية**.

وفي إطار الجهود المستمرة لتطوير مفهوم التنمية البشرية "استحدثت مجموعة من المثقفين العرب مفهوم **التنمية الإنسانية** بديلا عنه، وجعلت من المفهوم الجديد عنوانا لأول تقرير عن التنمية الإنسانية في نطاق الوطن العربي الذي تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصداره عام **2002**"[3]. وقام منطق إحلال "**إنساني**" محل "**بشري**" في عنوان التقرير على أساس أن التنمية تتجاوز في جوهرها الأبعاد المادية إلى الأبعاد المعنوية، التي تشمل أيضا البعد الخاص بإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

أما عن مفهوم **التنمية المستدامة**، فهو الأكثر شمولا من بين المفاهيم السابقة، وإن كان قد شهد تطورا هو الآخر على مستوى استخداماته ومضامينه، حيث عنيت التنمية المستدامة في أول قمة دولية انعقدت بمدينة **ريو دي جانيرو** البرازيلية (قمة الأرض) عام **1992** "لتكرس الربط المتبادل بين البيئة والتنمية وضمان استقرارها واستمرارها، ويقوم مفهوم التنمية المستدامة على عدد من الاعتبارات الأساسية، منها العمل على الحد من استنزاف الموارد الطبيعية، والعمل على الحد من تأثير المخلفات الصناعية على تلوث البيئة بكل أنواعها، وضرورة الحرص على استمرار النظام البيئي بشكل متوازن من شأنه الحيلولة دون استنزاف الموارد المتاحة للأجيال المقبلة"[4]. وعليه، يمكن تعريف التنمية المستدامة على النحو التالي:

---

[1] -أحمد بن نعمان و آخرون ، اللسان قاموس عربي مستحدث ، شركة دار الأمة –الجزائر،1999 ، ص415

[2] –أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة رياض الصلح– بيروت، ط2، 1982، ص 384

[3] –معتز بالله عثمان وزياد عبد الصمد، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة، ورقة عمل مقدمة في الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي– المنعقد في مقر جامعة الدول العربية، يومي: 9– 10 مايو 2013، ص 90

[4] –المرجع السابق، ص 91

"هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعني بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي" أو هي "تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة، دون الإضرار بنوعية الموارد الطبيعية، التي تستخدم في الأنشطة البشرية، وتعتمد عليها عملية التنمية".

أما من حيث استخدامات المفهوم، فإن التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، تمثل إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم. فيما تمثل بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة، فالتنمية المستديمة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

وضمن هذه الدراسة، فإن مفهوم التنمية المستدامة، سيتم توظيفه وفقا للمضمون الاجتماعي والدلالة الواسعة له، حيث تعني التنمية المستدامة "السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية"[1]. إن التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تسهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصور قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصور تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصور قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوفر إمكانية الحراك الاجتماعي، والتوزيع العادل للثروة والدخل.

ثانيا- التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

التنمية بشكل عام هي وضع الخطط اللازمة للتطوير في الدول في كافة المجالات ، فهناك التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية و التنمية الصحية ، ولكن مع محاولة استغلال الموارد الطبيعية وخوفا من نقص الموارد بشكل عام حيث تم اطلاق مفهوم التنمية المستدامة كونها تسعى إلى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

فقد عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية في عام 1955: أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادأته، ثم عرفتها عام 1956 باعتبارها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[2].

كما تمت الإشارة إلى أن مفهوم التنمية ظهر بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم الدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن تحسين نوعية حياة الأفراد، بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباع الحاجات

[1] عز الدين ادم النور، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مجلة المعرفة، 2019

[2] - محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ،دس، ص 3.

الأساسية عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائدات ذلك الاستغلال ، ثم انتقل مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية: فأصبح هناك مفهوم التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان ، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع : الفرد ، الجماعة و المؤسسات الاجتماعية المختلفة والمنظمات الأهلية[1]

التنمية المستدامة مصطلح ظهر على الساحة الدولية والمحلية حيث عرفه منظمة الأغذية و الزراعة "الفاو" التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام 1989) كما يلي:

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. أن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"[1]

وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي[2]

كما عرف قاموس **ويبستر Webster** التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا ،وعرفها **وليم رولكز هاوس W.ruckes haus** مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي تقر بضرورة نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة.

وعليه فالتنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الفرد ولكن ليس على حساب البيئة ، فهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية الاستخدام للموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها للطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة وجب الترشيد في استخدامها ، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد[3].

كما اهتم علماء الاقتصاد التقليديين بالأفكار المتعلقة التنمية ، بعدة سبل تتضمن قيمة الأصول البيئية وأهمية المحافظة على الخدمات البيئية الأساسية ورأس المال الطبيعي، ومن ثم أصبح إشراك البيئة في مفاهيم التنمية أمرا لابد منه.

---

[1]- https://sustainability- com excellence.. 23:55 يوم 2025/04/04 على الساعة:.

[2] - سعاد عبد الله العوضي : البيئة والتنمية المستدامة ، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت ،2003، ص 12.

[3] -عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط: التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2007، ص25.

فقد ركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية ، شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت[1]. و عرفها أيضا الاقتصادي الشهير **روبرت سولو** الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد 1989 التنمية المستدامة على أنها على أنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليه الجيل الحالي ، وأكد أنه عندما نتكلم عن الاستدامة فلا من أن نأخذ في الاعتبار ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال القادمة فحسب، بل ينبغي أيضا أن نوجه اهتماما كافيا إلى نوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل تلك البيئة التي تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتكنولوجيا السائدة وهياكل المعرفة[2]. وأيضا عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها: التنمية التي تفي احتياجات الجيل الحالي (الحاضر) دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) على الوفاء باحتياجاتها[3].يبرز هذا التعريف الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الإنسان، أي أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المواسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.

كما عرفها البنك الدولي على أنها : تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يتضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن.

أما هيئة الأمم المتحدة فقد عرفتها من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة على أنها تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها وقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تفسيرات لمفهوم التنمية المستدامة والمتواصلة بأنها تعني القضاء على الفقر وتدعيم كرامة الإنسان وإعلاء حقوقه، وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الصالح ، والذي يمكن عن طريقه ضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية[4].

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن التنمية المستدامة هي تنمية لخدمة الأجيال الحالية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار و التواصل، وهي تنمية شاملة بمعنى هي تنمية تهتم بالأرض ومواردها من جهة وتهتم بالموارد البشرية من جهة أخرى، فهي تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية.

---

[1] - دوناتو رومانو: الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، سلسلة الموارد التدريبية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، سوريا، 2003،ص53.

[2] -رزان عبد الرحمن الهيتي: التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ،2009، ص 13.

[3] -صلاح فلاحي :التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة ، العدد02، مارس 2003،ص75.

[4] - عبد الحسين شعبان: الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة الحوار و التمدن ، العدد 1804 الصادر بتاريخ 2007/01/23 ص 14.

ثالثا– خصائص التنمية المستدامة:

1. **الشمولية (Holistic Approach):**

التنمية المستدامة تنظر إلى الإنسان والبيئة والاقتصاد كمكونات مترابطة. فهي تسعى لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، التماسك الاجتماعي، والحفاظ على البيئة[1]

2. **العدالة بين الأجيال (Intergenerational Equity):**

من أبرز خصائص التنمية المستدامة هو التزامها بحماية حقوق الأجيال القادمة في الموارد، من خلال الاستعمال العقلاني لها وعدم استنزافها[2]

3. **المشاركة المجتمعية (Participatory Approach):**

تعتمد التنمية المستدامة على مشاركة جميع فئات المجتمع في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج، مما يعزز من فعاليتها ويزيد من قبولها[3].

4. **الاعتماد على الموارد المحلية (Use of Local Resources)**

من خصائصها أيضاً تشجيع المجتمعات على استخدام مواردها الطبيعية والبشرية بفعالية، مع احترام خصوصياتها الثقافية والبيئية[4].

5. **الترابط بين الأبعاد (Integrated Dimensions)**

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة عبر التركيز على بُعد واحد فقط، بل تستلزم مقاربة متكاملة تجمع الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي.[5]

---

[1] - علي أحمد عبد الرحمن:. *التنمية المستدامة: المفهوم والتطبيق*. دار الفكر الجامعي، 2017،ص 109.

[2]– سمير العابد: *البيئة والتنمية المستدامة: إشكاليات الواقع ورهانات المستقبل*. دار الهدى، 2019، ص 75.

[3] – حسن نزار: *إدارة التنمية المستدامة: منظور معاصر*، دار الكتب الحديثة، 2020، ص 128.

[4] – يوسف العربي : مفاهيم في التنمية والبيئة، دار أسامة، 2018، ص 93.

[5] – حمودي عبد الحق : مرجع سابق، ص 95.

رابعا– أسس التنمية المستدامة:

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلي مجموعة من الأسس الرامية إلي تحقيق أهدافها أهمها :[1]

1- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد .

2- لا ترتكز التنمية إزاء المفاهيم المختلفة على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.

3- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.

4- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا بتعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة.

5- لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود الآثار البيئية غير المباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

خامسا– العوامل المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة:

تركز التنمية المستدامة على تحقيق الاستدامة في الموارد ،سواء الاقتصادية عن طريق الاستثمار والتوزيع العادل للموارد الاقتصادية في المجتمع ،او من خلال الاستدامة الاجتماعية و ذلك بضمان حياة لائقة و كريمة للأفراد ،بالتركيز أكثر على العناية الصحية و التعليم و تنمية الموارد البشرية داخل المجتمع ،أو الاستدامة البيئية و التي لا يمكن تجاهل دورها الفعال في تحقيق التنمية المستدامة ،و ذلك من خلال حسن استخدام الطبيعة كمصدر لا ينفذ للموارد ،و تضمن في المقابل حمايتها و المحافظة عليها و استخدامها الرشيد ،تهدف التنمية المستدامة كذلك إلى إشباع حاجات الأفراد الحالية و المستقبلية ،و تحقيق التوازن في جميع المجالات و ضمان النمو الاقتصادي و العناية بالبيئة و تحقيق الرفاهية الاجتماعية، و لا يمكن أن تحقق التنمية المستدامة أهدافها إلا من خلال تضافر الجهود الفردية و الجماعية والمجتمعية، والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية و الاعتماد على الطاقات و القدرات البشرية للمجتمع ،لذلك سوف نورد فيما يلي أهم العوامل المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة و هي :

[1] –إبراهيم محمد إبراهيم جبر :مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي– دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية ، الندوة *العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية (استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية) ، اتحاد جامعات العالم الإسلامي المغرب، العدد 6، 11 مارس ، 2008، ص ص181–182.

- **العوامل الاقتصادية:** وتتمثل العوامل الاقتصادية فما يلي[1]:

- المساواة في توزيع الموارد و تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فبما بين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق ،تشكل حاجزا هاما أمام التنمية ،فهذه المساواة تساعد على التنشيط الاقتصادي الضروري لتحسين مستويات المعيشة.

- التخفيف من حدة الفقر في المجتمع يحقق التخفيف من حدة الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لان هناك روابط وثيقة بين الفقر و تدهور البيئة و النمو السريع للسكان و التخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري و التبعية المطلقة للقوى الرأسمالية ،و بالتالي علاقة وثيقة بين الفقر و تحقيق التنمية المستدامة.

- الحد من التفاوت في المداخيل فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية ، و فرص التعليم خاصة بالنسبة للمرأة.

- النظر في حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة ، نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم ، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.

- إيقاف تبديد الموارد الموارد الطبيعية في هذا المجال تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية، عبر تحسين مستوى الكفاءة و لابد فبهذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

- إرجاع المسؤولية للبلدان المتقدمة في قضية التلوث و إلزامها على معالجته :حيث تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة ،لان استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات ...أسهم بشكل كبير في مشكلات التلوث العالمي بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى أن هذه البلدان الغنية لديها الموارد المالية و التقنية و البشرية الكفيلة بان تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات متطورة، و استخدام الموارد بكثافة اقل ،والقيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية و العمل معها.

[1]– أحمد تي، الأخضر بن عمر، سارة بن موهوب : التنمية المستدامة، أبعاد ومؤشرات قياسها : قراءة اقتصادية https ://www.dspace.univ-eloued تم التصفح يوم 03 4 2025 الساعة 11:23

- **العوامل البشرية** : و تتضمن العوامل البشرية لتحقيق التنمية المستدامة ما يلي:

- العمل على تنمية الموارد البشرية في المجتمع و تنمية الموارد البشرية هي عمل مخطط يتكون من مجموعة برامج مصممة من اجل تعليم الموارد البشرية و إكسابها معارف وسلوكات ومهارات جديدة تحتاجها في أداء مهام او وظائف جديدة في المستقبل، والتأقلم والتعايش مع أية مستجدات أو تغييرات تحدث في البيئة[1].

هذا يعني إعداد و تهيئة القوى البشرية من خلال زيادة معارفهم و قدراتهم و كفاءاتهم، وهذا لا يتم إلا من خلال عمليتي التعليم و التدريب المستمر للموارد البشرية ، فالتعليم هو نشاط مستمر لتزويد الأفراد بالمهارات و الخبرات و الاتجاهات الحديثة التي تجعله مؤهلا لأداء أدواره بكفاءة عالية ،من جانب آخر فان المعرفة أصبحت المحرك الرئيسي لعملية التنمية المستدامة و عنصرا هاما من عناصر المنافسة و أصبح العنصر البشري المؤهل من أهم محدداتها ، أما التدريب فهو إكساب الأفراد المعارف و الخبرات و المهارات اللازمة لأداء مالهم بكفاءة و تكييفهم مع وظائفهم و مع احتياجات المحيط المتغيرة باستمرار ،لذلك تعتبر تنمية الموارد البشرية من أهم عناصر و عوامل تحقيق التنمية المستدامة.

- الاستخدام الكامل للموارد البشرية لان التنمية المستدامة تنطوي كذلك على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا ، بتحسين التعليم و الخدمات الصحية ومحاربة الجوع ،و من المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية[2].

- الاهتمام بالصحة و التعليم :تتفاعل التنمية البشرية تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة ،من ذلك مثلا السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الصحية ما يكفيهم و يمكنهم من العمل ، و من شأن التعليم أن يساعد كذلك على زيادة وعي الأفراد في تطوير أنفسهم والمساهمة بفعالية في إنجاح خطط التنمية ،كما يزيد من وعيهم في المحافظة على البيئة وحمايتها و حسن استغلال الموارد الطبيعية.

- التأكيد على الدور الايجابي والفعال للمرأة في تطوير المجتمع و تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،لذلك لابد أن تنال نصيبها من الاهتمام و الرعاية وذلك بالاستثمار فيها والمحافظة على صحتها و التأكيد على ضرورة تعليمها و تكوينها .

---

[1] عمر وصفي عقيلي : إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد إسترجي ، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2005 ،ص 438.

[2] عبد الله عبد الخالق التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، دراسات في التنمية العربية ، المستقبل العربي ، العدد 13 ، بيروت، ص239.

- **العوامل البيئية** : تساهم العوامل البيئية مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، وتتضمن الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة ما يلي:

- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية و يتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفعالة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة و تنفيذها و متابعتها و تقييمها.

- حماية الموارد الطبيعية، واستخدام الأراضي القابلة للزراعة و إمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة ،و كذلك استحداث و تبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة و متطورة تزيد الإنتاج الزراعي ،و هذا يستدعي الاستخدام العقلاني للمواد و الأسمدة الكيميائية و المبيدات حتى لا تؤدي إلى تلوث المسطحات المائية ، أو تسمم الكائنات الحية البرية ،و تلوث الأغذية والإمدادات المائية.

- صيانة المياه :التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة و تحسين شبكات المياه ،و تعني أيضا تحسين نوعية المياه و قصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه ،و قصر المسحوبات على المياه الجوفية على معدل تجددها.

- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية :التنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة و ذلك بإبطاء عمليات الانقراض ،و تدمير الملاجئ و النظم الايكولوجية بدرجة كبيرة و إن أمكن وقفها.

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية يكون من شانها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة.

و يعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ ، أو النظم الجغرافية و البيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

العوامل التكنولوجية : تساهم العوامل التكنولوجية كذلك في المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة و ذلك كما يلي:

- الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة و المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة: حيث أن التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و الحديثة و المتطورة .

و من أهم **أساليب تحقيق التنمية المستدامة** كذلك نذكر ما يلي[1]:

- أسلوب تخطيط استخدام الأرض.
- اخذ الاعتبارات البيئية عند تصميم و تنفيذ المشروعات.
- أسلوب تقييم الآثار البيئية قبل و أثناء و بعد تنفيذ المشروعات.
- أسلوب الإدارة الراشدة للموارد الطبيعية.
- أسلوب استخدام تقنيات الإنتاج الحديثة و المتطورة و مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في جميع المجالات.
- أسلوب تنمية و تطوير الموارد البشرية و الاهتمام بتحسين نوعية حياة الناس و تلبية حاجاتهم المتنوعة و زيادة وعيهم و تطلعاتهم نحو المستقبل....الخ.

ولتحقيق التنمية المستدامة بمنهجها و مفهومها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول، وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها ،فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة ،و مورد واحد فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصور قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأهدافها والتضحيات المطلوبة في سبيلها ، كما لا يمكن قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوفر إمكانية الحراك الاجتماعي و التوزيع العادل للثروة و الدخل ،لذلك لابد أن تقوم كل فئة بدورها على أكمل وجه لتحقيق التنمية المستدامة.

و خلاصة القول أن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على ثلاثة أعمدة رئيسية متكاملة و هي:

1- الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية.
2- الاعتناء بالرأسمال البشري بكل فئاته و مكوناته ،حيث تتوفر للجميع الإمكانيات و القدرات والمهارات للمشاركة في عملية التنمية كل حسب قدراته ومجال تخصصه.
3- تطوير الرأسمال المجتمعي ، أي الإطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية على أساس مبادئ حسن الإدارة و المساواة والإنصاف و التمكين و المشاركة في إتحاد القرارات.

[1] –هلال صالح الحرير قراءة مرجعية في التنمية المستدامة (الآليات والتحديات) http://www.oum.edu.eg تم االتصفح يوم : 2025/04/03 على الساعة 15:40

سادسا– أبعاد التنمية المستدامة:

أبعاد التنمية المستدامة تُعدّ من الركائز الأساسية لفهم هذا المفهوم الشامل، وهي تُصنّف غالباً إلى ثلاث أبعاد رئيسية مترابطة:

1. البعد الاقتصادي:

يتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي مع ضمان الكفاءة في استخدام الموارد، والحد من الفقر، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات. يهدف إلى دعم الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وتعزيز فرص العمل، وزيادة الناتج المحلي دون الإضرار بالبيئة أو الإنسان.[1]

2.البعد الاجتماعي

يركّز على تحسين نوعية حياة الأفراد، من خلال توفير خدمات التعليم، والصحة، والسكن، والمشاركة المجتمعية، وتقليص الفجوة بين الفئات الاجتماعية. كما يسعى إلى ضمان العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي.[2]

3.البعد البيئي

يرتبط بالحفاظ على البيئة الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال القادمة. يشمل حماية الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي، ومكافحة التلوث، والتغير المناخي، واستعمال الطاقات المتجددة[3]

خلاصة :

التنمية المستدامة ليست مجرد خطة اقتصادية، بل مشروع حضاري وإنساني يتطلب تضافر الجهود من الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمواطنين أنفسهم. وهي السبيل الوحيد لتحقيق رفاهية متوازنة تحترم الإنسان والبيئة على حدٍّ سواء.

---

[1] - عبد الحق حمودي: *الاقتصاد والبيئة والتنمية المستدامة*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016، ص88.

[2]- عبد القادر العرباوي: *سوسيولوجيا التنمية المستدامة: رؤية تحليلية*. دار الكتاب الحديث، 2018، ص 132

[3] - علي أحمد عبد الرحمن : التنمية المستدامة المفهوم والتطبيق، دار الفكر الجامعي، 2017، ص104.

محتويات المحاضرة رقم : 04 علاقة الانسان بالبيئة.

***تمهيد**

أولا– قانون المشاركة

ثانيا– لظاهرة الإحيائية

ثالثا–قوة المانا

خلاصة

المحاضرة رقم :04 علاقة الانسان بالبيئة

***تمهيد:**

تعد العلاقة بين الإنسان والبيئة من أقدم الإشكالات التي رافقت تطور الحضارات البشرية، حيث لعبت البيئة دورًا حاسمًا في تشكيل أنماط الحياة، الاقتصاد، والثقافة. ومع التقدم الصناعي والعلمي، تعقدت هذه العلاقة وأصبحت أكثر تأثيرًا وتهديدًا للطبيعة، مما استدعى تدخل علم الاجتماع لتحليل التفاعلات بين المجتمع والبيئة.

علاقة الانسان بالبيئة:

لقد ارتبط الإنسان بالبيئة منذ القدم ارتباطاً وثيقاً، تجلّى في تفاعله مع عناصرها المختلفة، سواء كانت طبيعية أو اجتماعية. فالبيئة بمكوناتها الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية تشكّل الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويؤثر فيه ويتأثر به. ولهذا، فإن علاقة الإنسان بالبيئة هي علاقة تبادلية ومستمرة، حيث يسعى الإنسان إلى تكييف محيطه مع حاجاته من خلال استغلال الموارد الطبيعية وتطوير أساليب العيش، ما أدى إلى بروز أنماط حضرية وريفية وصناعية وتجارية وسياحية متعددة.

وفي هذا السياق، ظهرت مجموعة من النماذج التفسيرية التي تحاول فهم هذه العلاقة، منها النموذج التقليدي الذي يُبنى على منطق الحتمية البيئية، والذي يفترض أن سلوك الإنسان يتحدد بشكل مباشر من خلال البيئة. أما النماذج الحديثة، فتؤكد على تفاعل الإنسان مع بيئته من منطلق القوانين الاجتماعية، ومن أبرزها قانون المشاركة La loi de participation لـ "ليفي–بريل"، الذي يرى أن الإنسان لا يوجد ككائن منعزل، بل هو جزء من شبكة من العلاقات الاجتماعية والثقافية تتفاعل مع المحيط الطبيعي.

كما يشير هذا التصور إلى تعدد التأثيرات المتبادلة بين الإنسان والبيئة، مما يستوجب دراسة هذه العلاقة من زوايا متعددة كالسوسيولوجيا، علم النفس الاجتماعي، الأنثروبولوجيا، والبيئة السياسية. فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون فهم عميق لهذه التفاعلات، ومعالجة إشكالية الهيمنة التي تمارسها بعض الدول أو المجتمعات على أخرى، كما يحدث في بعض السياسات البيئية أو الاقتصادية المعاصرة.

نّ العلاقة التي تجمع الإنسان بالبيئة لم تكن مجرد علاقة مادية أو ميكانيكية فحسب، بل هي علاقة تتداخل فيها الأبعاد الروحية والثقافية والأخلاقية. فالبيئة ليست فقط مجالاً حيوياً يعيش فيه الإنسان، وإنما هي

إطار شامل تتفاعل فيه الروح والجسد، الطبيعة والثقافة، الفرد والجماعة. لذلك، فإن إدراك الإنسان للبيئة يتجاوز حدود الاستغلال المادي نحو أبعاد أعمق تعكس تصوره لذاته ولمكانته في هذا العالم.

ففي العديد من الثقافات التقليدية والدينية، نجد أن الإنسان يُنظر إليه كجزء لا يتجزأ من الطبيعة، عليه أن يحترم قوانينها ويحافظ على توازنها. ففي الفكر الديني، على سبيل المثال، يُنظر إلى الطبيعة على أنها أمانة من الله يجب الحفاظ عليها، مما يضفي على العلاقة بالبيئة طابعاً أخلاقياً ومسؤولية جماعية وفردية في آن واحد.

أما في المجتمعات الحديثة، فقد أصبحت العلاقة بالبيئة أكثر تعقيداً نتيجة تطور العلوم والتكنولوجيا، ما أدى إلى تدخل الإنسان العميق في النظم البيئية. وظهر بذلك مفهوم **البيئة الاصطناعية**، أي تلك التي صنعها الإنسان لتلبية حاجاته المتزايدة، والتي تتطلب تنظيماً عقلانياً وإدارة رشيدة للموارد. وقد أفرز هذا التدخل تأثيرات متعددة، منها الإيجابي كتحسين مستوى المعيشة وتوسيع العمران، ومنها السلبي كالتلوث البيئي والتغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي.

ومن هنا تبرز أهمية **الوعي البيئي** الذي يُعد ضرورة حتمية في زمن الأزمات المناخية والصحية والاقتصادية المتلاحقة. فالإنسان المعاصر مدعو إلى إعادة النظر في أنماط استهلاكه وسلوكياته تجاه الطبيعة، واعتماد ممارسات مستدامة تقوم على مبدأ "العدالة البيئية" والاحترام المتبادل بين الإنسان ومحيطه.

كما أن البيئة باتت تُدرَس من منظور شامل يجمع بين البيولوجيا والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والإيكولوجيا السياسية، بهدف فهم تعقيد العلاقة التفاعلية التي تجمع الإنسان بالمكان والزمن والتقنيات الحديثة. وفي هذا الإطار، تصبح البيئة ليست فقط مجالاً مادياً للعيش، بل حيزاً اجتماعياً وثقافياً تتشكل فيه الهويات وتُعاد فيه صياغة العلاقات بين الأفراد والمجتمعات[1].

[1] -جميل حمداوي: التنمية والبيئة : أي علاقة؟ (مقاربة سوسيولوجية)، مجلة العلوم القانونية الإصدار التاسع والعشرون، ص 31.

الظاهرة الإحيائية:

ومن بين الظواهر البارزة التي تُظهر عمق العلاقة بين الإنسان والبيئة، نجد ما يُعرف بـ الظاهرة الإحيائية (*L'animisme*)، والتي تُعبّر عن ميل الإنسان البدائي إلى تشخيص الطبيعة ومنحها صفات الحياة والإرادة. ففي هذا التصور، لا تُعدّ عناصر الطبيعة جمادات صماء، بل تُؤنسَن وتُمنح خصائص بشرية، فتُرى وكأنها كائنات حية قادرة على التفكير، والتفاعل، والإيذاء، والإحسان، شأنها شأن الإنسان ذاته.

قسم علم الاجتماع

ويُسقط الإنسان على الطبيعة ملامح الخير والشر، فيجعل منها كيانًا فاعلاً يتصرف مثل الإنسان في مواقف متعددة، فيغضب ويرضى، ويكافئ ويعاقب، مما يُفضي إلى نوع من العلاقة المماثِلة أو الندية بين الإنسان والمعبود الطبيعي. وبذلك، يصبح التقرّب من الظواهر الطبيعية أو تقديم القرابين لها فعلًا دينياً محمّلاً بمعانٍ رمزية وروحية، يُعبّر فيه الإنسان عن احترامه وخوفه من هذه القوى الغامضة التي يرى فيها قدرة على التأثير في حياته اليومية ومصيره.

هذه النظرة الإحيائية للعالم تعكس في جوهرها محاولة الإنسان فهم ما يجهله، وتأطير علاقته مع قوى الطبيعة وفق منطق رمزي، حيث تتماهى الحدود بين الإنسان والمحيط، ويصبح الكون فضاءً حيًّا ومقدّسًا يتطلب طقوسًا وتعاملات خاصة قائمة على الاحترام والمهابة. إنها مرحلة من التفكير الإنساني تُبرز بوضوح كيف أن البيئة لم تكن يومًا مجرد إطار مادي، بل كياناً وجودياً مفعماً بالدلالات[1].

قوة المانا:

تعد قوة المانا من بين المعتقدات التي سادت في المجتمعات البدائية،حيث تبرز **ظاهرة "المانا" (Mana)**، وهي تمثل تصوراً غيبياً لقوة خارقة، غير مرئية، يُعتقد بأنها تكمن وراء نجاح الإنسان في حياته اليومية، كأن تكون سبباً في خصوبة أرضه، وتكاثر مواشيه، وولادة أبنائه، ووقايته من الأخطار أثناء الترحال أو الهجرة، أو حتى مقاومته للعواصف والكوارث الطبيعية.

هذه القوة الغامضة تختلف تسميتها من ثقافة إلى أخرى، فهي تُعرف في ماليزيا باسم "**المانا**"، بينما تُطلق عليها شعوب أخرى أسماء مختلفة مثل "**أور بند**" **(Orend)** أو "**راكان**" **(Rakan)**، أو حتى "**مانيتو**" **(Manitou)** لدى بعض قبائل الهنود الحمر في أمريكا الشمالية. وتُجسّد هذه التسميات كلها مفهومًا واحدًا،

[1] - نفس المرجع : ص 31.

يتمثل في الإيمان بوجود "طاقة" غير مرئية كامنة في الأشياء، والظواهر، والأشخاص، تفسّر النجاح أو الفشل، الحظ أو النحس، الشفاء أو المرض.

ورغم تطور المجتمعات وانتقالها إلى مراحل متقدمة من التفكير العلمي، إلا أن بقايا هذه المعتقدات ما تزال حاضرة في سلوكيات وممارسات الأفراد داخل بعض المجتمعات الحديثة. إذ نجدها تتجلى في ظواهر مثل **زيارة الأضرحة والقبور** طلبًا للبركة والشفاء، أو **ربط الخيوط على الأشجار** أملاً في الحمل أو النجاح، أو **الاعتقاد بقدسية بعض الأحجار**، وكلها تعبيرات عن الامتداد الرمزي لتلك القوة الغيبية التي كانت تُفسر بها الظواهر الطبيعية والإنسانية في المجتمعات القديمة.

خلاصة:

وهكذا يتضح أن الإنسان، في سعيه لفهم العالم والسيطرة على المجهول، يلجأ إلى إنتاج أنساق رمزية وخرافية تُشبع حاجته للأمان والطمأنينة، خاصة في سياقات يغيب فيها اليقين العلمي أو تشتد فيها الأزمات. وهو ما يُفسر استمرار بعض الطقوس والمعتقدات الغيبية حتى في المجتمعات التي تدّعي العقلانية والحداثة.

محتويات محاضرة رقم 05 : الأبعاد الاجتماعية والثقافية لدراسة البيئة.

***تمهيد**

أولا– البيئة كظاهرة اجتماعية.

ثانيا–البعد الثقافي في إدراك البيئة.

ثالثا– المؤسسات الاجتماعية والبيئة.

رابعا– العدالة البيئية.

خامسا– التغيرات المناخية و الانكار الاجتماعي.

سادسًا: المعرفة البيئية والثقافة

سابعا– الثقافة البيئية و التنمية المستدامة.

خلاصة.

المحاضرة رقم 05 :الأبعاد الاجتماعية والثقافية لدراسة البيئة

***تمهيد:**

تُعد البيئة موضوعًا متعدد الأبعاد، يتجاوز المفهوم البيوفيزيائي ليشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية. فهي ليست فقط إطارًا طبيعيًا يحيط بالإنسان، بل هي نتاج تفاعلات معقدة بين الإنسان ومحيطه، تتشكل من خلالها أنماط العيش، القيم، المعتقدات، والسلوكيات. ومن هنا، تبرز أهمية المقاربة السوسيولوجية والثقافية لفهم البيئة، حيث تُعتبر هذه الأبعاد أساسية في تحليل المشكلات البيئية وتقديم حلول مستدامة.

أولاً: البيئة كظاهرة اجتماعية

تُعتبر البيئة نتاجًا للتفاعل بين الإنسان ومحيطه، حيث تؤثر الأنشطة البشرية في تشكيل البيئة، كما تؤثر البيئة في تشكيل السلوكيات الاجتماعية. وقد أشار إميل دوركايم إلى أهمية دراسة البيئة ضمن السياق الاجتماعي، معتبرًا أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن فهمها بمعزل عن البيئة التي تنشأ فيها

ثانيًا: البعد الثقافي في إدراك البيئة

تُشكل الثقافة الإطار الذي من خلاله يُدرك الأفراد البيئة ويتفاعلون معها. فالمعتقدات، القيم، والتقاليد تؤثر في كيفية استخدام الموارد الطبيعية والتعامل مع المشكلات البيئية. وقد أشار كلود ليفي ستروس إلى أن العلاقة مع الطبيعة تختلف بين الثقافات، حيث تتعامل بعض الثقافات مع الطبيعة بتقديس، بينما تتعامل أخرى معها بالهيمنة .

ثالثًا: المؤسسات الاجتماعية والبيئة

تلعب المؤسسات الاجتماعية دورًا محوريًا في تشكيل السلوك البيئي. فالمؤسسات التعليمية، الدينية، والسياسية تُسهم في نشر الوعي البيئي وتعزيز القيم البيئية. وقد أشار بيير بورديو إلى أن الذوق البيئي يختلف باختلاف رأس المال الثقافي والرمزي، مما يؤثر في كيفية تعامل الأفراد مع البيئة .

رابعًا: العدالة البيئية

تُشير العدالة البيئية إلى التوزيع العادل للأعباء والمنافع البيئية بين مختلف الفئات الاجتماعية. وقد أظهرت الدراسات أن الفئات المهمشة غالبًا ما تتعرض لمخاطر بيئية أكبر، مما يستدعي تحليلًا سوسيولوجيًا لفهم هذه التفاوتات

خامسًا: التغيرات المناخية والإنكار الاجتماعي

تُعد التغيرات المناخية من أبرز التحديات البيئية المعاصرة، إلا أن الاستجابة الاجتماعية لها غالبًا ما تتسم بالإنكار أو اللامبالاة. وقد درست كاري نورغارد هذه الظاهرة، مشيرة إلى أن الإنكار الاجتماعي للتغيرات المناخية يُعد نتيجة لتفاعلات معقدة بين العواطف، الثقافة، والسياسة

سادسًا: المعرفة البيئية والثقافة

تتأثر المعرفة البيئية بالثقافة، حيث تُشكل المعتقدات والتقاليد الإطار الذي من خلاله يُفهم الأفراد البيئة. وقد أشار جون هانيغان إلى أن المشكلات البيئية تُبنى اجتماعيًا، حيث تُحدد الثقافة ما يُعتبر مشكلة بيئية وما لا يُعتبر كذلك .

سابعًا: الثقافة البيئية والتنمية المستدامة

تُعد الثقافة البيئية عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تُسهم في تعزيز السلوكيات البيئية الإيجابية. وقد أشار أولريش بيك إلى أن المجتمعات الحديثة تعيش في "مجتمع المخاطر"، حيث تُشكل المخاطر البيئية تحديات جديدة تتطلب استجابات ثقافية واجتماعية مبتكرة .

خلاصة:

تُظهر الأبعاد الاجتماعية والثقافية للبيئة أن المشكلات البيئية ليست فقط تحديات تقنية أو علمية، بل هي أيضًا تحديات اجتماعية وثقافية. ولذلك، فإن فهم البيئة يتطلب مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار التفاعلات بين الإنسان ومحيطه، والثقافة التي تُشكل هذه التفاعلات.

محتويات المحاضرة رقم 06: الاتجاهات النظرية والسوسيولوجية في دراسة البيئة 1

***تمهيد**

أولا– مرحلة القنص وجمع الغذاء: التفاعل التكيفي

ثانيا– مرحلة الزراعة والاستقرار: بداية التدخل في الطبيعة.

ثالثا– مرحلة ظهور المجتمعات الصناعية.

رابعا– مرحلة الوعي البيئي: نقد الحداثة ودعوات الاستدامة

خلاصة.

المحاضرة رقم 06: الاتجاهات النظرية والسوسيولوجية في دراسة البيئة 1

***تمهيد:**

شكل العلاقة بين الإنسان والبيئة إحدى أقدم وأعمق الروابط في التاريخ البشري، إذ لم تكن البيئة في البداية مجرد محيط خارجي يعيش فيه الإنسان، بل كانت مكونًا جوهريًا من حياته اليومية، ومصدرًا لكل ما يحتاجه للبقاء. وقد مرت هذه العلاقة بعدة **مراحل تاريخية متعاقبة**، تطورت فيها أشكال التفاعل بين الإنسان ومحيطه الطبيعي، مما أفرز تحولات عميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وتُحلل **السوسيولوجيا البيئية** هذه العلاقة من خلال عدة نظريات واتجاهات فكرية، حاولت كل منها تقديم تفسير شمولي لمسار التفاعل الإنساني–البيئي، من الانسجام البدائي إلى الاستغلال الصناعي.

أولا- مرحلة القنص وجمع الغذاء: التفاعل التكيفي

في هذه المرحلة البدائية، كان الإنسان يعتمد بشكل مباشر على الموارد الطبيعية من خلال الصيد وجمع الثمار، دون أي تدخل يذكر في بنية النظام البيئي. وهو ما يجعل بعض الباحثين، كـ **مارشال سالينز (1972)**، يصنفون هذه المجتمعات ضمن ما يُعرف بـ "مجتمعات الوفرة"، التي كانت تعيش في انسجام نسبي مع محيطها.

استقر هذا النمط لأول مرة حوالي سنة (8500ق.م) في جنوب غرب آسيا ، حيث بدأ الإنسان في التحول من نمط الجمع والالتقاط إلى مرحلة الزراعة منذ حوالي (5000ق.م) وتظهر الأدلة الأثرية الأولى على ممارسة الزراعة في الشرق الأدنى ، إلا أن تاثيرها المبكر لم يكن واسع النطاق ، فخلال هذه الفترة لم تكن هناك حاجة ماسة لتوفير كميات كبيرة من الغذاء ، نظرا لقلة أعداد السكان الذين لم يتمكنوا بعد من تجاوز قيود البيئة والموارد المتاحة.

علاوة على ذلك ، فإن أدوات وأساليب التعامل مع البيئة ظلت في البداية بسيطة ولم تشكل تهديدا كبيرا على التوازن البيئي ، ومع ذلك ، فإن انتقال الإنسان من الاعتماد على الجمع والالتقاط إلى الزراعة شكل تحولا جذريا في حياته ، إذ ساعدته على الاستقرار وتطوير تقنيات وأساليب حديدة مكنته من استغلال المواد الطبيعية بشكل أكثر فاعلية.

ومن بين أهم الابتكارات التي ميزت هذه المرحلة التي ميزت هذه المرحلة استخدام النار في الإضاءة ، صهر المعادن ، وتطوير أدوات الصيد ، مما أدى تدريجيا إلى انخفاض مستوى التوازن بين الإنسان وبيئته، كما بدأت ممارسات الإنسان تتسبب في تأثيرات سلبية لبيئته وأحيانا خطيرة[1].

من منظور **الاتجاه الوظيفي البنيوي**، كانت البيئة في هذه المرحلة تؤدي وظيفة حيوية ضمن النسق الاجتماعي، إذ ضمنت بقاء الجماعة واستمراريتها من خلال مواردها الطبيعي.

ثانيا- مرحلة الزراعة والاستقرار: بداية التدخل في الطبيعة

مع ظهور الزراعة وتربية الحيوانات خلال العصر النيوليتي، بدأ الإنسان في **إعادة تشكيل الطبيعة** وتكييفها مع حاجاته، مما أدى إلى **ظهور أنماط أولية من التملك** والاستقرار، وبدأت المجتمعات في تنظيم المجال البيئي عبر التقنيات الزراعية، حيث يطوع البيئة لخدمته، مستخدمًا المياه، وجلود الحيوانات، والأخشاب لبناء المساكن وصناعة الأدوات. هذه الأنشطة رغم أنها ساهمت في تطور المجتمعات، إلا أنها تركت آثارًا سلبية على البيئة.

نشأة المجتمعات الزراعية (5000 – 1700 ق.م):

بدأت القرى بالظهور وشكّلت الوحدة الأساسية للمجتمع. الزراعة، خصوصًا الزراعة البعلية (التي تعتمد على مياه الأمطار)، أصبحت واسعة الانتشار، مما أدى إلى إزالة الغابات وتدمير بعض النظم الإيكولوجية.

الآثار البيئية:

رغم أن استغلال البيئة لم يكن مفرطًا في هذه المرحلة، إلا أن التحول الكبير نحو الزراعة وتوسيع المساحات الزراعية أحدث تغييرات بيئية لا يمكن تجاهلها، لكنها لم تصل إلى مستوى تهديد حقيقي للأنظمة البيئية.

[1] - مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 07، العدد02، ص170.

يرى **الاتجاه الإيكولوجي البشري** أن هذا التطور شكل نقلة نوعية في علاقة الإنسان بالبيئة، حيث بدأ في إدراكها كموضوع للتعديل والتنظيم، لا كنسق طبيعي جامد[1]

ثالثا– مرحلة ظهور المجتمعات الصناعية:

تمتد هذه المرحلة من منتصف القرن الثامن عشر إلى الزمن الراهن، وتشكل نقطة تحول حاسمة في مسار تطور المجتمعات البشرية. ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين:

- **المرحلة الأولى:** انطلقت مع الثورة الصناعية الأولى، التي بدأت في منتصف القرن الثامن عشر، وشهدت تطوراً كبيراً في تقنيات الإنتاج واستخدام الآلة البخارية، ما أحدث تغييراً جذرياً في أساليب الحياة والعمل.
- **المرحلة الثانية:** بدأت بعد عام 1950، وتُعرف بالثورة الصناعية الثانية أو "ثورة الحواسيب"، حيث عرف العالم تطورات تكنولوجية هائلة، لاسيما في مجالات المعلوماتية والاتصال والطاقة.

شهدت حياة الإنسان خلال هذه المرحلة تحولاً عميقاً من حيث الوسائل والمنهجيات والأهداف، حيث أصبح قادراً على تسخير موارد بيئته بشكل أكثر فاعلية بفضل التقدم العلمي والتقني. وتمكّن من بناء بيئة اصطناعية تتلاءم مع احتياجاته، وذلك من خلال تطوير الآلات الحديثة واكتشاف مصادر جديدة للطاقة.

وقد تجلّت نتائج هذا التحول في توسّع العمران الصناعي، إذ نشأت أحزمة حضرية تمتد من شيكاغو إلى بيروت، وصولاً إلى مدن شرق آسيا كطوكيو، وهي مناطق اتخذت من الوقود الأحفوري أساساً لاقتصاداتها، خاصة الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي. ومثّل هذا النمط الجديد من الحياة محاولات متواصلة من الإنسان لمواجهة التحديات الطبيعية عبر تطوير وسائل الراحة وتحقيق الرفاهية.

غير أنّ هذه المرحلة تميزت كذلك بجانب مظلم، تمثل في النزعة الاستغلالية المفرطة للبيئة، مما أسفر عن انعكاسات سلبية عديدة. فقد رافق النمو الصناعي ارتفاع ملحوظ في الكثافة السكانية، وزيادة مطّردة في الاستهلاك الفردي، ما أدى إلى تزايد الطلب على الطاقة ومشتقاتها. وقد أصبح قطاع استخراج النفط يشغل حوالي 100 كيلومتر مربع من المساحة العالمية، ما يدل على حجم التأثير البيئي السلبي الناجم عن

[1] - صلاح يوسف: سوسيولوجيا البيئة والتنمية المستدامة، ص ص 31-33.

هذا النمط من التنمية الصناعية، خاصة في الدول النامية التي شهدت استخداماً واسعاً للفحم النباتي وغيره من الموارد ذات الأثر البيئي الكبير.[1]

بذلك، تمثل هذه المرحلة انتقالاً نوعياً نحو مجتمع التصنيع والتكنولوجيا، لكنها في الوقت ذاته تعكس تعاظم تدخل الإنسان في البيئة، بما يحمله ذلك من تحديات بيئية ومجتمعية مستمرة.

مع الثورة الصناعية، تحولت البيئة إلى **موضوع للاستغلال المنهجي**، حيث أصبحت الموارد الطبيعية تُستغل بشكل مكثف لخدمة الآلة والرأسمال. في هذه المرحلة، ظهرت بوادر التدهور البيئي، وتزايد التلوث، وتراجعت النظم الإيكولوجية.

من وجهة نظر **الاتجاه الماركسي البيئي**، فإن التصنيع يمثل لحظة تأسيس لفصل الإنسان عن الطبيعة، وخلق "الصدع الأيضي" (Metabolic Rift) – كما يسميه **جون بيلامي فوستر** – وهو نتيجة منطقية للرأسمالية التي ترى الطبيعة مجرد مخزون للربح.

رابعا- مرحلة الوعي البيئي: نقد الحداثة ودعوات الاستدامة

مع أواخر القرن العشرين، بدأ العالم يشهد تحولات في النظرة إلى البيئة، حيث ظهرت حركات **البيئة الخضراء، والتنمية المستدامة، والعدالة البيئية**، والتي دعت إلى إعادة التفكير في علاقة الإنسان بالبيئة من منظور أخلاقي ومسؤول.

هنا يبرز دور **الاتجاه التفاعلي الرمزي** و**الاتجاه النسوي البيئي**، اللذين أعادا قراءة العلاقة مع البيئة ليس فقط من منظور مادي أو تقني، بل أيضًا من حيث **الرموز والمعاني الاجتماعية**، و**أشكال التسلط الرمزية والثقافية** التي تمارس ضد البيئة كما تمارس ضد الفئات المهمشة.

[1] - نفس المرجع : ص 173.

خلاصة:

إن تطور علاقة الإنسان بالبيئة لا يمكن عزله عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، ولا عن أنماط الإنتاج والسلطة والمعنى. ومن هنا، تقدم السوسيولوجيا البيئية أداة تحليلية مهمة لفهم ليس فقط كيف يتفاعل الإنسان مع محيطه، بل **لماذا** يتفاعل على هذا النحو، وكيف يمكن **إعادة بناء هذه العلاقة** بما يضمن استدامة الحياة الإنسانية والطبيعية على السواء.

محتويات المحاضرة رقم 07 :الاتجاهات النظرية والسوسيولوجية في دراسة البيئة 2

- **تمهيد**

ماهية البيئة.

أولا- النظرية الحتمية البيئية Determinism.

ثانيا- النظرية الاختيارية.

ثالثا- النظرية الاحتمالية.

خلاصة.

محاضرة رقم 07: الاتجاهات النظرية والسوسيولوجية في دراسة البيئة2

***تمهيد:**

يُعتبر الإنسان كائناً يسعى باستمرار إلى استغلال موارد بيئته، سواء لتلبية حاجاته الأساسية أو الثانوية، معتمداً في ذلك على الوسائل والتقنيات المتاحة. ويُجسَّد هذا الاستغلال في علاقة تبادلية بين الإنسان والبيئة، وإن كانت كفة الاستفادة تميل بشكل واضح لصالح الإنسان. وقد أثارت هذه العلاقة اهتمام العديد من العلماء، الذين أطلقوا عليها مسمى "العلاقة الإنسانية–البيئية"، وتعددت النظريات التي حاولت تفسير أنماط هذه العلاقة وتنوعها.

ماهية البيئة:

تشير البيئة إلى مجمل العناصر المادية والحيوية التي تحيط بالكائنات الحية، وتؤثر في وجودها وتفاعلها، وتشمل هذه العناصر الماء، الهواء، التربة، المعادن، المناخ، إضافة إلى الكائنات الحية ذاتها.

أولا– النظرية الحتمية البيئية Determinism:

تقر هذه النظرية بأن الإنسان يخضع بشكل كامل لتأثير البيئة، التي تتحكم في سلوكه ونمط حياته. ووفقاً لأنصار هذا الاتجاه، فإن العوامل البيئية مثل المناخ، الغطاء النباتي، والحياة الحيوانية، تفرض على الإنسان قيوداً تشكل ملامح وجوده وتوجه أنشطته، مما ينفي أي تفوق أو هيمنة للإنسان على البيئة.

حيث تُعد نظرية الحتمية البيئية من أقدم الاتجاهات التي حاولت تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة. ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن الإنسان خاضع بالكامل لعوامل البيئة الطبيعية التي يعيش فيها، فهي التي تشكّل سلوكه وتحدّد نمط حياته، وليس العكس كما هو شائع. وتُؤثر عناصر البيئة مثل المناخ، الغطاء النباتي، والتضاريس في التكوين الجسدي والنفسي والاجتماعي للإنسان.

فمثلاً، يشير بعض الدارسين إلى أن سكان البيئات الجبلية يتمتعون بعضلات أرجل قوية نتيجة طبيعة التضاريس، بينما يُلاحظ أن سكان المناطق الساحلية أو البحرية غالباً ما يتمتعون بعضلات يدين أقوى نتيجة لطبيعة الأنشطة البحرية التي يمارسونها. هذا التفاوت في الصفات الجسمانية والسلوكية بين الشعوب، خاصة بين الآسيويين والأوروبيين، شكّل محور اهتمام المفكرين والفلاسفة منذ القدم، وأدى إلى بروز نظرية الحتمية البيئية لتفسير هذه الاختلافات.

ابن خلدون (1400م)

يُعد ابن خلدون من أبرز المفكرين الذين تناولوا أثر البيئة، خاصة المناخ، في تشكيل طبائع البشر. فقد أشار في *مقدمته* إلى أن الشعوب التي تعيش في المناطق الحارة – كالسودان – يتصفون بالخفة، والمرح، والانبساط، وهي سمات يُرجعها إلى تأثير حرارة المناخ. كما فرّق بين سكان الأقاليم السبعة، مبيناً أن الأقاليم الثالث والرابع والخامس تتسم بالاعتدال، ما ينعكس إيجاباً على طبيعة سكانها من حيث الاتزان والاستقرار، في حين أن سكان الأقاليم غير المعتدلة (الأول، الثاني، السادس، والسابع) يتصفون بالوحشية وقلة التحضر، بسبب قسوة المناخ.[1]

أرسطو (322 ق.م)

في كتابه *السياسة*، ميّز أرسطو بين شعوب المناطق الباردة في أوروبا وسكان آسيا. فاعتبر الأوروبيين شعباً يتمتع بالشجاعة، ما منحهم حريتهم واستقلالهم، لكنه رأى أنهم يفتقرون إلى الذكاء التنظيمي والفكري، الأمر الذي حال دون قدرتهم على إدارة المجتمعات. أما الآسيويون، فيملكون المهارات الفكرية والفنية، لكنهم يفتقرون إلى روح المبادرة والشجاعة، مما جعلهم أكثر عرضة للوقوع تحت حكم الآخرين. أما الإغريق – بحسب أرسطو – فقد تميزوا بتوازن بيئتهم، إذ عاشوا في منطقة وسط بين أوروبا وآسيا، ما منحهم مزايا الطرفين: الشجاعة والذكاء، وهو ما أسهم في ريادتهم الحضارية.

[1] - طلعت مصطفى السروجي: مرجع سابق ، ص 41.

هيبوقراط 420 ق.م

يذكر هيبوقراط في كتابه "بيجو والماء والأقاليم" (420 ق.م) أن سكان المناطق التي تتعرض للأمطار والرياح يتميزون بالشجاعة، وطول القامة، وحسن الطباع، في حين أن سكان الأقاليم المكشوفة والجافة يتصفون بنحافة القامة وميلهم إلى حب السيطرة.[1]

مونتيسكيو:

تحدث مونتسكيو في كتابه "**روح القوانين**" عن تأثير المناخ والتربة على الإنسان، مبيناً أن البيئة الطبيعية تسهم بشكل كبير في تشكيل طباع الأفراد ونمط حياتهم، بل وتمتد آثارها إلى طبيعة النظام السياسي السائد. وقد فصّل ذلك كما يلي:

1. تأثير المناخ:

- **المناخ البارد:** يمنح الإنسان الشجاعة، قوة الإرادة، والصلابة الجسدية.
- **المناخ الحار:** يؤدي إلى توليد صفات مثل الجبن، المكر، والضعف الجسدي.

2. تأثير التربة:

- **التربة الخصبة:** غالباً ما ترتبط بظهور أنظمة ملكية أو ديكتاتورية نتيجة للوفرة الاقتصادية وما تتيحه من تركّز للسلطة.
- **التربة الفقيرة:** تفضي إلى قيام أنظمة جمهورية وديمقراطية، نظراً لاعتماد السكان على الجهد الجماعي والمساواة في العمل.
- **سكان الجزر:** يتسمون بروح الاستقلالية وحب الاستقرار، نتيجة لطبيعة العزلة الجغرافية.

[1] - طلعت مصطفى السروجي: مرجع سابق ص 40.

شارلز دارون:

مع بروز نظرية النشوء والارتقاء التي وضعها العالم **شارلز داروين**، والتي فسّر من خلالها نشأة الإنسان وتطوّره في ضوء تأثير البيئة الطبيعية، تعززت مكانة **نظرية الحتمية البيئية**، وأصبحت تمثّل مرجعية تفسيرية مهمة في فهم العلاقة بين الإنسان والوسط الطبيعي. وقد ساهمت هذه النظرية في ظهور العديد من المفكرين والعلماء الذين تبنّوا الطرح الحتمي في تفسير الظواهر الإنسانية، ومن أبرزهم:

بكل (Buckle).:

استند "بكل" في تفسيره لنشوء الحضارات إلى ثلاثة عناصر بيئية رئيسية: **المناخ، والغذاء، والتربة،** معتبراً إياها عوامل أساسية ومؤثرة في تطور المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور. وفي هذا السياق، بيّن ما يلي:

1. إنّ الحضارات التي نشأت في قارتي **إفريقيا وآسيا** تأثرت بدرجة كبيرة بخصوبة التربة، التي وفرت الشروط الملائمة لنشوء الزراعة واستقرار الإنسان.

2. أما **الحضارة الأوروبية،** فقد تأثرت بشكل واضح بالمناخ، إذ إنّ درجات الحرارة المرتفعة تعيق النشاط البشري، في حين أن المناخ المعتدل يُعدّ منشطاً للعمل والإنتاج. كما أشار إلى أن وفرة الغذاء تؤدي إلى توفر فرص العمل وانخفاض الأجور، في حين أن قلّته ترفع من تكاليف المعيشة وتحد من النشاط الاقتصادي.

3. وبالنسبة إلى الحضارات الكبرى مثل **المصرية، والهندية، والصينية،** فقد شهدت ازدهارًا كبيرًا بفضل توافر كل من **الحرارة الملائمة** و**التربة الخصبة،** وهو ما شكل أساساً لنمو هذه المجتمعات حضارياً وثقافياً.

بهذا الطرح، يُعدّ كل من داروين وبكل من أبرز المساهمين في دعم التفسير البيئي الحتمي لنشوء وتطور الحضارات، مؤكدين على الأثر العميق للعوامل الطبيعية في تشكيل المسارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات البشرية.

فيكتور كزن (Victor Cousin):

يجمل فيكتور كزن رؤيته حول العلاقة بين الإنسان والبيئة في مقولة شهيرة تعبّر عن موقفه من الحتمية البيئية، حيث يقول:

"أعطني خريطة لدولة ما، ومعلومات وافية عن موقعها، مناخها، مياهها، مظاهرها الطبيعية ومواردها، وسأتمكن بناءً على ذلك من تحديد نوع الإنسان الذي يمكن أن يعيش على تلك الأرض، ونوع الدولة التي قد تنشأ فيها، والدور الذي يمكن أن تمثله هذه الدولة في التاريخ."

يعكس هذا الطرح إيمانًا قوياً بتأثير البيئة الطبيعية في تشكيل الإنسان والمجتمعات والدول

نقد نظرية الحتمية البيئية:

رغم انتشار نظرية الحتمية البيئية، فقد تعرضت لعدة انتقادات أبرزها ما يلي:

1. **الافتقار إلى المنطقية العلمية:**

من غير المنطقي اعتبار البيئة العامل الوحيد المحدد لحياة الإنسان وتطوره. فالحقيقة أن الإنسان يتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل، تشمل العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، التاريخية، والثقافية، إلى جانب العوامل البيئية.

2. **دور التكنولوجيا في تجاوز القيود البيئية:**

التطور التكنولوجي ساهم بشكل كبير في الحد من تأثير العوامل البيئية. على سبيل المثال، اليابان كانت تُعتبر معزولة جغرافيًا، إلا أن التقدم الكبير في مجالات النقل والاتصال جعلها دولة منفتحة ومتفاعلة عالميًا، متجاوزة بذلك قيود موقعها الطبيعي.

3. **أهمية العامل الحضاري والتاريخي:**

هناك دول تتشابه في ظروفها البيئية، لكن تاريخها وثقافتها أسهما في إنتاج أنماط حضارية مختلفة تمامًا. وهذا يؤكد أن العوامل التاريخية والحضارية تلعب دورًا محوريًا إلى جانب العوامل الطبيعية، ولا يمكن تجاهل تأثيرها في تشكيل المجتمعات والدول.

ثانيا– النظرية الاختيارية:

تُعد هذه النظرية عكس نظرية الحتمية، حيث تُقر بإيجابية الإنسان وتؤكد على امتلاكه لإرادة فعالة ومؤثرة، لا في اتخاذ قراراته فحسب في مختلف مجالات حياته، بل تمتد هذه الإرادة لتمنحه قدرة كبيرة على التأثير في بيئته أيضًا. ووفقًا لهذه النظرية، فإن الإنسان مخيّر، وله دور فاعل في تشكيل واقعه البيئي والاجتماعي.

مؤيدو النظرية الاختيارية التي تفسر علاقة الانسان بالبيئة:

فيدال دي لاباش :

فيدال دي لا بلاش (V. De La Blache):

يُعد فيدال دي لا بلاش من أبرز مؤسسي المدرسة الإمكانية، وقد عبّر في نظريته عن دور الإنسان الفاعل في التعامل مع البيئة، مؤكداً أن للإنسان قدرة كبيرة على تعديل بيئته وتكييفها وفقاً لاحتياجاته ومتطلباته.

يرى دي لا بلاش أن البيئة ليست مجرد إطار طبيعي جامد، بل هي بيئة إنسانية يجب دراستها من منظور تاريخي وثقافي (Cultural) وليس فقط من منظور فيزيائي طبيعي (Physical)، وذلك من خلال تحليل الجهود التي يبذلها الإنسان في تفاعله مع البيئة عبر العصور.

ويُشير إلى أن البيئة تتسم بالتنوع، والإنسان يختار منها ما يتلاءم مع مهاراته، سواء كانت يدوية أو آلية، مما يجعل قدرات الإنسان وإمكانياته هي العامل الحاسم في هذا التفاعل. وتتجلى هذه القدرات في إنجازات مثل:

- إقامة الجسور،
- بناء السدود،
- شق الأنفاق الجبلية.

ويُعد مثال الحضارة المصرية القديمة دليلاً واضحاً على هذه الإمكانيات، من خلال مشاريع الري، بناء الجسور، وإنشاء السد العالي، إلى جانب نماذج أخرى من الحضارات في بلاد السودان والحبشة التي أظهرت هي الأخرى قدرة الإنسان على تطويع البيئة لخدمته.

إسحاق بومان (Isaac Bowman) ولوسيان فيفري (Lucien Febvre):

يرى العالمان بومان وفيفري أن البيئة ليست مجرد معطى طبيعي يؤثر في الإنسان، بل إن مظاهر البيئة نفسها هي إلى حد كبير من **صنع الإنسان**. فحقول الشعير، ومزارع الأرز، والقطن، وقصب السكر، هي نتاج تدخل الإنسان الذي قام بتنظيم الحقوق المائية، وإنشاء القناطر والسدود، وشق الترع والمصارف، كما اخترع أدوات وأساليب زراعية جديدة لتوسيع الرقعة الزراعية.

ولا يقتصر دور الإنسان على الزراعة فحسب، بل يشمل كذلك **الأنشطة الصناعية** التي تتطلب توفر المواد الخام في البيئة، لكنها تعتمد بدرجة أكبر على **المهارات البشرية، وسائل النقل، رؤوس الأموال، والأسواق**. وبالتالي، فإن الأساس الحقيقي للتطور الصناعي هو **البعد البشري والتكنولوجي** أكثر من كونه بيئيًا بحتًا.[1]

كما استند أنصار **النظرية الاختيارية** إلى مسألة **اختيار مواقع المدن** كدليل على قدرة الإنسان في التحكم في بيئته، وليس مجرد الاستجابة لمحدداتها الطبيعية. فقد شُيّدت بعض المدن لأسباب دينية أو دفاعية، ما يدل على أن **الثقافة والأمن** كانا عاملين حاسمين في تحديد مواقعها.

ويُبرز العالمان أيضًا أن **التوزيع السكاني** لأي مدينة لا يرتبط فقط بالعوامل الطبيعية، بل يتأثر بشكل كبير بالعوامل **الاجتماعية والثقافية والإنسانية**. ويمتد هذا التأثير إلى الحياة الحيوانية، حيث يُلاحظ غياب بعض الحيوانات أو انتشارها في بلدان معينة لأسباب ثقافية، مثل **البقرة في الهند** التي تُقدّس ويُمنع ذبحها، ما ينعكس على توزيعها الجغرافي.

[1] - طلعت مصطفى السروجي: مرجع سابق، ص 45.

نقد النظرية الاختيارية:

رغم ما تقدمه النظرية الاختيارية من تأكيد على دور الإنسان الفعّال في تشكيل بيئته، إلا أنها تعرّضت للنقد بسبب **المبالغة في إبراز مكانة الإنسان**، إلى الحد الذي يُصوَّر فيه وكأنه يمتلك **سيادة مطلقة** وتحكّمًا دكتاتوريًا في البيئة، مما يجعله صاحب الكلمة العليا في علاقتها.

وقد أدى هذا التصور إلى **مشكلات بيئية خطيرة** نتيجة سوء استغلال الإنسان للبيئة، مثل:

- **التلوث البيئي**.
- **تآكل طبقة الأوزون**.
- **ظاهرة التصحر**.

وغيرها من الأزمات التي تقع تحت ما يُعرف بـ "**مشكلات الخلل البيئي**"، وهي نتائج مباشرة لتجاوز الإنسان حدوده في علاقته بالطبيعة، وإهماله لمبدأ التوازن البيئي.

ثالثا– النظرية الاحتمالية (Probabilism):

تمثل هذه النظرية حلًا توفيقيًا بين النظريتين المتقابلتين: الحتمية البيئية والاختيارية (الإمكانية)، وقد ظهرت استجابةً للصراع النظري القائم بين الطرفين. لذلك، تُعرف أيضًا باسم "النظرية التوافقية"، لأنها لا تؤمن بحتمية مطلقة للطبيعة ولا بإرادة مطلقة للإنسان.

تقوم هذه النظرية على مبدأ أن العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة تأثير متبادل ومتغير، حيث قد تتغلب في بعض الحالات قوة تأثير الطبيعة مع ضعف استجابة الإنسان، بينما في بيئات أخرى قد يتفوق الإنسان في التكيف والسيطرة على الظروف البيئية.

وقد اعتمد أنصار هذه النظرية على تصنيف العلاقة وفقًا لنوع البيئة من جهة، ونوع الإنسان من جهة أخرى، معتبرين أن جوهر العلاقة البيئية يتشكل من تفاعل الطرفين معًا.[1]

تنوّع طرفي العلاقة:

[1] - طلعت مصطفى السروجي: مرجع سابق، ص 46.

الطرف الأول: البيئة

- بيئة سهلة × بيئة صعبة
  - البيئة السهلة: تستجيب بسرعة لأقل مجهود بشري.
  - البيئة الصعبة: تتطلب مجهودًا كبيرًا للتكيّف والسيطرة عليها.
  - وتقع بين هذين القطبين بيئات بدرجات متفاوتة من الصعوبة، حيث يزداد تأثير البيئة كلما اتجهنا نحو اليمين، ويقل تأثيرها كلما اتجهنا نحو الشمال.

الطرف الثاني: الإنسان

- إنسان سلبي × إنسان إيجابي
  - الإنسان السلبي: يكتفي بردود الفعل، ولا يبذل مجهودًا لتغيير البيئة.
  - الإنسان الإيجابي: يمتلك مبادرة وقدرة على التكيّف والتحكم.

وتبعًا لهذا التفاعل، تختلف نتائج العلاقة بين الإنسان وبيئته، حيث لا يمكن اختزالها في طرف واحد، بل تُفهم من خلال دينامية التفاعل والتأثر المتبادل بين الطبيعة والإنسان.

ومن هنا، تُعد نظرية الاحتمالية أكثر واقعية وشمولًا مقارنة بغيرها، لأنها ترصد أشكالًا متعددة للعلاقة بين الإنسان وبيئته، دون الانحياز لطرف على حساب الآخر. فهي تُمكن من فهم هذه العلاقة باعتبارها نتاجًا لتفاعل مرن ومتنوع بين خصائص البيئة وخصائص الإنسان.

أنماط العلاقة كما توضحها النظرية:

- بيئة صعبة + إنسان سلبي = حتمية بيئية
- بيئة سهلة + إنسان سلبي = إمكانية (سيطرة البيئة مع قابلية الاستجابة)
- بيئة صعبة + إنسان إيجابي = علاقة توافقية (تفاعل إيجابي وتغلب على الصعوبات)

- بيئة سهلة + إنسان إيجابي = علاقة توافقية (استغلال مثالي للفرص)

وقد اقترب فكر المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي (Arnold Toynbee) من هذه النظرية، حيث صاغ أربعة أنماط من استجابة الإنسان للبيئة، يمكن من خلالها تحديد مدى تفاعله معها:

1. **الاستجابة السلبية:**

يتخلف فيها الإنسان علميًا وحضاريًا، ما يجعله عاجزًا عن الاستفادة من بيئته أو التأثير عليها.

2. **استجابة التأقلم:**

يخضع فيها الإنسان لسيطرة البيئة، لكنه يملك بعض المهارات التي تمكّنه من التأقلم النسبي مع ظروفها.

3. **الاستجابة الإيجابية:**

يتمكن الإنسان من تطويع البيئة بما يلائم احتياجاته، متجاوزًا التحديات عبر مهاراته الفعّالة.

4. **الاستجابة الإبداعية:**

وهي أرقى أنواع الاستجابات، حيث لا يكتفي الإنسان بالتغلب على التحديات، بل يبتكر حلولًا جديدة تستفيد من البيئة في مجالات متنوعة، ما يجعله قوة مبدعة في تفاعل مستدام مع الطبيعة.

تعكس هذه النظرية فهماً متوازناً وديناميكياً للعلاقة بين الإنسان والبيئة، وتؤكد أن النتائج تتحدد حسب نوعية البيئة ونوعية الإنسان في آنٍ واحد.[1]

[1] - طلعت مصطفى السروجي: مرجع سابق، ص 47.

محتويات المحاضرة رقم 08: المشكلات البيئية 1

***تمهيد.**

أولا–أزمة العلاقة بين الانسان والبيئة.

ثانيا– مفهوم المشكلة البيئية.

ثالثا– أسباب المشكلات البيئية.

رابعا– أنواع المشكلات البيئية.

خامسا– السباب الهيكلية للمشكلات البيئية.

خلاصة.

محاضرة رقم 08 : المشكلات البيئية1

***تمهيد:**

تعد المشكلات البيئية من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة ، حيث تؤثر مباشرة على استدامة الحياة البشرية والطبيعية ، ويعود الاهتمام السوسيولوجي بهذه الظاهرة إلى وعي متزايد بارتباط البيئة بالأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

أولا–أزمة العلاقة بين الانسان والبيئة:

مرت علاقة الانسان بالبيئة بمرحلة حرجة تميزت بتفاقم العديد من المشكلات البيئية الخطيرة ، التي باتت تهدد مستقبل البشرية ، وقد ظهرت بوادر هذه المرحلة عقب الثورة الصناعية التي أفرزت تغيرات جوهرية انعكست أحيانا بشكل إيجابي لكنها في أحيان كثيرة ساهمت في الإضرار بعلاقة الانسان مع بيئته، لقد أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى تغييرات متسارعة ارتبطت بطموحات بشرية جامحة للسيطرة على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مكثف مما حلق نوعا جديدا من الصراع والمواجهة بين الإنسان والبيئة[1].

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، شهدت علاقة الإنسان بالبيئة تدهورا خطيرا نتيجة التزايد السريع في عدد السكان وما صاحبه من استنزاف شديد للموارد البيئية ، حيث أصبحت البيئية غير قادرة على تلبية المتطلبات المتزايدة للسكان.

لقد أدى ضغط الحاجة الإنسانية الماسة إلى هيمنة النزعة الأنانية على سلوكيات الإنسان، فتجاهل مصالح بيئته لصالح مصالحه الفردية والاقتصادية ، ومع تراجع الوعي البيئي طغت النظرة الاقتصادية على إدراك الجدوى البيئية، مما جعل التنمية عاملا مباشرا في الاضرار بالبيئة بلا من أن تكون وسيلة للحفاظ عليها.

أسهم التقدم العلمي والتقني في تمكين الانسان من استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة عالية ، فير أن غياب الرؤية البيئية السليمة أدى إلى استنزاف هذه الموارد بصورة مفرطة، كما أدى الاستخدام العشوائي للموارد الكيميائية والتوسع غير المدروس إلى تفاقم التلوث وتدهور نوعية المياه والهواء والتربة ، مما انعكس سلبا على استدامة البيئة الطبيعية.

[1] - أيمن سليمان مزاهرة وعلي فالح الشوابكة : البيئة والمجتمع ، ط1، الأردن ، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003،ص 62.

ثانيا– مفهوم المشكلة البيئية:

تعرف المشكلة البيئة بأنها كل تغير سلبي يحدث في البيئة نتيجة النشاطات البشرية أو العوامل الطبيعية ، مما يؤدي إلى خلل في التوازن البيئي وتظهر هذه المشكلات بصورة متعددة ، تشمل التلوث بأنواعه المختلفة (المائي، الهوائي، الترابي، التصحر، فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ)

كما تعني المشكلة من المنظور البيئي حدوث خلل أو تدهور في مصفوفة النظام الايكولوجي وما ينجم عن هذا الخلل من أخطار تضر بكل مظاهر الحياة على سطح الأرض سواء كان هذا الخطر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[1].

كما تعرف المشكلة البيئية بأنها كل تغيير كمي أو كيفي يلحق بأحد الموارد الطبيعية في البيئة بفعل الانسان أو أحد العوامل الفيزيقية فينقصه أو يغير من صفاته أو يخل من توازنه بدرجة تؤثر على الأحياء التي تعي في هذه البيئة وفي مقدمتها الانسان.

[1] - بوسالم زينة: البيئة ومشكلاتها : قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 17 ديسمبر 2014، ص 256.

ثالثا–أسباب المشكلات البيئية:

يكتسب الانسان إنسانيته من خلال ثقافته "فليس للإنسان طبيعة إنما ثقافة" كما يقول عالم الأنثروبولوجيا "كلود ليفي شتراوس" وأساس المشكلات البيئية حتما ثقافي فهي خيار ثقافي قبل كل شيء

إن الثقافات الإنسانية هي التي وجهت الفرد والمجتمع إلى التعامل بشكل مدمر وإجرامي مع الطبيعة وقد مرت في هذا التوجه بأشواط تاريخية مهمة لا يمكن تجاهلها وهي إجمالا تشكل جذور المشكلات البيئية و تتمثل أسبابها فيما يلي:

المسؤولية الرأسمالية تجاه البيئة.

الصناعة والبيئة.

الحرب والبيئة,

التزايد السكاني وأثره على البيئة.

رابعا- أنواع المشكلات البيئية:

1. التغير المناخي

ناتج عن ارتفاع تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الدفيئة، مما يؤدي إلى:

- الاحتباس الحراري
- ارتفاع مستوى سطح البحر
- ذوبان الجليد
- تغيرات في النظم البيئية والزراعية

2. التلوث البيئي

ويقسم إلى:

- **تلوث الهواء:** الناتج عن المصانع، السيارات، وإحراق النفايات.
- **تلوث الماء:** بفعل مخلفات المصانع والصرف الصحي.
- **تلوث التربة:** بفعل المبيدات والأسمدة الصناعية والنفايات الصناعية.

3. التصحر

هو فقدان الأرض لقدرتها على الإنتاج الزراعي، ويعود إلى:

- الجفاف المتكرر
- الاستغلال الجائر للتربة
- إزالة الغابات

4. فقدان التنوع البيولوجي

بسبب:

- تدمير المواطن الطبيعية
- الصيد الجائر
- التلوث الكيميائي

"إن استنزاف الموارد الطبيعية يؤدي إلى خلل بيولوجي خطير يُهدد استقرار الأنظمة البيئية على المدى الطويل"[1]

خامسا– الأسباب الهيكلية للمشكلات البيئية:

1. الأنشطة الصناعية غير المستدامة
2. التمدن العشوائي وتوسع المدن
3. الضغط السكاني وزيادة الاستهلاك
4. القصور في السياسات البيئية
5. ضعف التنسيق الدولي في إدارة الأزمات البيئية

خلاصة:

إن إدراك طبيعة المشكلات البيئية لا يمكن فصله عن فهم طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة، وهي علاقة يجب أن تتحول من الاستغلال إلى التعايش. فحل المشكلات البيئية يبدأ من الاعتراف بها، ويمرّ عبر التفكير في أساليب التنمية المستدامة.

[1] - بوحنية قوي: *التغيرات المناخية في الوطن العربي، الرهانات والبدائل*، الجزائر، دار خيال، ص. 89.

محتويات المحاضرة رقم : 09 المشكلات البيئية 2

***تمهيد**

أولاً-آثار المشكلات البيئية على الإنسان والطبيعة.

ثانيا- التحديات التي تعيق الحد من المشكلات البيئية.

ثالثا- أسباب المشكلات البيئية.

رابعا- أنواع المشكلات البيئية.

خامسا- الأسباب الهيكلية للمشكلات البيئية.

خلاصة.

المحاضرة رقم 09: المشكلات البيئية 2

**تمهيد:

شهد العالم منذ العقود الأخيرة تصاعدًا مقلقًا في حدة المشكلات البيئية، والتي لم تعد مجرّد قضايا تخص الطبيعة فحسب، بل غدت تهديدًا وجوديًا يطال الإنسان والأنظمة الإيكولوجية برمتها. من تغيّر المناخ، وتلوث الهواء والماء، إلى التصحر وفقدان التنوع البيولوجي، تتعدد مظاهر الأزمة البيئية وتتعمق آثارها لتشمل الصحة العامة، الأمن الغذائي، الاستقرار الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية.

فالبيئة التي كانت تاريخيًا مصدرًا للعطاء والاستقرار، أضحت في سياق السياسات التنموية غير المستدامة مجالاً للأزمات والمخاطر، خاصة مع تزايد النشاط الصناعي والتمدّد الحضري والاستهلاك المفرط للموارد، ما أدى إلى إخلالات بيئية عميقة ألقت بظلالها على الحياة الإنسانية وجودًا وجودةً.

لكن رغم خطورة هذه التحديات، فإن التعامل مع المشكلات البيئية ما يزال يواجه عقبات بنيوية ومعرفية وسوسيو–اقتصادية، من بينها ضعف التنسيق الدولي، غياب الإرادة السياسية الفعلية، هيمنة النموذج الاقتصادي القائم على الاستنزاف، ونقص الوعي البيئي لدى المجتمعات.

وفي ظل هذا الوضع المعقد، تطرح التساؤلات نفسها بإلحاح:

- كيف تؤثر المشكلات البيئية على الإنسان والطبيعة بشكل مباشر وغير مباشر؟
- ما هي العوائق التي تحول دون احتواء هذه الظواهر؟
- وما هي الآفاق المتاحة للتخفيف من حدتها عبر استراتيجيات مستدامة وحلول فعالة؟

تسعى هذه المحاضرة إلى تقديم تحليل سوسيولوجي–بيئي شامل لآثار المشكلات البيئية على الأنساق الطبيعية والاجتماعية، مع تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تعيق الحد من هذه الأزمات، وتقديم رؤية مستقبلية تقوم على أسس التنمية المستدامة، العدالة البيئية، والتضامن الكوني.

أولاً: آثار المشكلات البيئية على الإنسان والطبيعة:

1. الآثار الصحية

- تلوث الهواء يسبب أمراض الجهاز التنفسي (كالربو وسرطان الرئة).
- تلوث المياه يؤدي إلى أمراض معوية وجلدية.
- ارتفاع درجات الحرارة يزيد من مخاطر انتشار الأمراض الوبائية.

2. الآثار الاقتصادية

- خسائر في القطاع الزراعي بسبب التصحر والفيضانات.
- تراجع الإنتاج السمكي بسبب تلوث البحار.
- ارتفاع تكاليف التأمين وإعادة الإعمار بعد الكوارث المناخية.

"الكلفة الاقتصادية للتغيرات المناخية توازي في بعض البلدان خسائر تتجاوز 5% من الناتج المحلي سنويًا"[1]

3. الآثار الاجتماعية والسياسية

- النزوح البيئي (climate refugees)
- تفاقم الفقر
- تهديد السلم والاستقرار في بعض المناطق (أزمات المياه، النزاعات على الموارد)

[1] - سالم بن عمار: *التغيرات المناخية والتنمية المستدامة: مقاربات قانونية وسياسية*. تونس: مركز النشر الجامعي. ص. 71.

ثانيًا– التحديات التي تعيق الحد من المشكلات البيئية:

1. **اللامساواة بين الدول:** الدول الصناعية تتسبب في الجزء الأكبر من الانبعاثات بينما تتحمل الدول النامية العبء الأكبر.
2. **ضعف الالتزام بالاتفاقيات الدولية** (مثال: انسحاب بعض الدول من اتفاق باريس).
3. **غياب الحوكمة البيئية في السياسات الوطنية.**
4. **تضارب المصالح الاقتصادية مع السياسات البيئية.**

ثالثًا–آفاق و حلول :

1. التربية البيئية

نشر الوعي البيئي عبر التعليم والإعلام.

2. التخطيط البيئي

دمج البعد البيئي في السياسات العامة، وتبني تقييم الأثر البيئي في المشاريع الكبرى.

3. التحول نحو الاقتصاد الأخضر

- الاستثمار في الطاقات المتجددة
- تشجيع النقل المستدام
- دعم المبادرات الخضراء المحلية

4. التعاون الدولي

- تفعيل تمويل المناخ الأخضر
- نقل التكنولوجيا البيئية إلى الجنوب العالمي
- بناء قدرات المجتمعات المحلية للتكيف مع الأزمات البيئية

"إن العدالة المناخية ليست ترفًا سياسيًا، بل شرط لضمان نجاح أي خطة بيئية عالمية"

خلاصة:

المشكلات البيئية ليست قضايا فنية معزولة، بل هي قضايا تمسّ جوهر التنمية والاستقرار العالمي. ومن ثم، فإن حلها يستوجب مقاربة شمولية تدمج بين المعرفة العلمية والإرادة السياسية، وبين التخطيط الوطني والعمل الجماعي الدولي.

محتويات المحاضرة رقم 10: اهتمامات سوسيولوجيا البيئة:

***تمهيد**

أولا- البيئة في التراث السوسيولوجي.

ثانيا- سوسيولوجيا البيئة ومجالات اهتمامها.

ثالثا- سوسيولوجيا البيئة والعدالة الاجتماعية.

رابعا- البيئة في الثقافة والمخيال الاجتماعي.

خامسا- البيئة والحوكمة: مقاربات سوسيولوجية للسياسات البيئية.

خلاصة.

محاضرة رقم 10: اهتمامات سوسيولوجيا البيئة:

***تمهيد:**

شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين تحولات بيئية غير مسبوقة، تمثلت في تصاعد التلوث، وتفاقم التغيرات المناخية، واستنزاف الموارد الطبيعية. وقد أفرزت هذه التحولات أبعادًا اجتماعية معقّدة، فرضت على علم الاجتماع تطوير فروع جديدة لتحليل الظواهر المرتبطة بالبيئة، كان من أبرزها "سوسيولوجيا البيئة". تهتم هذه المقاربة بدراسة العلاقة بين الإنسان والبيئة ضمن سياقات اجتماعية وثقافية واقتصادية، مركزة على الفواعل الاجتماعية وآليات التفاعل مع الأنساق البيئية، وعلى إنتاج الخطاب البيئي وآثاره في الحياة اليومية.

أولا- البيئة في التراث السوسيولوجي:

نتيجةً لاهتمام علماء الاجتماع بالبيئة، ظهر ما يعرف بـ"علم اجتماع البيئة". حيث تم إدراج هذا المدخل لفهم تفاعل الإنسان ومختلف النظم الاجتماعية مع البيئة. كما تم التركيز على مدى تأثير البيئة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي للإنسان. ولقد كانت اهتمامات ابن خلدون في هذا السياق واضحة من خلال حديثه عن طبيعة الإنسان، في ظلّ كثرة تكرار مصطلح "البيئة" في مؤلفاته، خصوصاً في مقدمته. كما أكد على أن البيئة وخصائصها تعد عاملاً أساسياً في التنوع الثقافي والاجتماعي.[1]

ونستطيع أن نلمس بعض جوانب المدخل البيئي في كتابات إميل دوركايم، فقد قسم المورفولوجيا الاجتماعية إلى فرعين، هما: الدينامية (الأساس البيئي للتنظيم الاجتماعي من حيث الكثافة والحيز والتوزيع المكاني)، من ناحية، وأخرى مرتبطة بفريدريك لبلوك (1772-1701) من خلال نشاط الأسرة ومبرراته البيئية. كما أن اهتمامات ليسير وارد (1913-1841) في البيئة حينما ميّز في النسق الاجتماعي بين النشأة والتطور التلقائي للبنيات والوظائف الاجتماعية، وبين العمل الإصلاحي المقصود والواعي. أما روبرت بارك (1944-1864)، فقد قام بمقال بعنوان البيئة، وعمله المشترك مع إرنست برجس الذي ركز فيه على عدد من المفاهيم السوسيولوجية والإيكولوجية كالتفاعل الاجتماعي، الاتصال، العمليات الاجتماعية، التمثيل الرمزي. وهذه المفاهيم هي من مهدت لإنشاء علم اجتماع البيئة.

[1] - لطرش فيروز: البيئة والتنمية المستدامة، دراسة نظرية في المفهوم والمغزى، مجلد أبعاد، مجلد10، العدد 01، 2023، ص 563.

ثانيا– سوسيولوجيا البيئة ومجالات اهتمامها:

سوسيولوجيا البيئة هي فرع من علم الاجتماع يُعنى بدراسة العلاقات التفاعلية بين الإنسان والبيئة، وذلك من خلال تحليل السلوكيات والممارسات الاجتماعية التي تؤثر على النظام البيئي، وكذلك فهم كيف تؤثر التحولات البيئية على البناء الاجتماعي والثقافي. وقد عرّفها **مايكل مايكل** بأنها "الدراسة السوسيولوجية للطرق التي ينظر بها الأفراد والمجتمعات إلى البيئة ويتفاعلون معها"

من أبرز مجالات اهتمام سوسيولوجيا البيئة:

- **تحليل السلوك البيئي:** فهم كيف يستهلك الناس الموارد، ويتعاملون مع النفايات، ويستجيبون لبرامج التوعية البيئية.
- **العدالة البيئية:** دراسة التفاوت في توزيع الأضرار البيئية بين الطبقات والمناطق الجغرافية.
- **التغير المناخي:** تحليل المواقف الاجتماعية تجاه التغيرات المناخية، واستجابات الحكومات والمجتمعات لها.
- **الحركات البيئية:** تتبع نشأة وتطور الحركات الاجتماعية المدافعة عن البيئة.
- **الخطاب البيئي:** دراسة كيفية تشكل المفاهيم البيئية داخل الإعلام والسياسة والمؤسسات.

ثالثا– سوسيولوجيا البيئة والعدالة الاجتماعية:

أحد أبرز انشغالات سوسيولوجيا البيئة هو ما يُعرف بـ **العدالة البيئية**، أي العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والتعرض للمخاطر البيئية. فالأبحاث أظهرت أن الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة تكون أكثر عرضة للعيش في مناطق ملوثة، وأقل استفادة من مشاريع الحماية البيئية. وهذا ما يؤكده **جون بيلامي فوستر** في تحليله للبيئة ضمن السياق الرأسمالي، حيث يربط بين منطق الاستغلال الاقتصادي والدمار البيئي، مشيرًا إلى أن "الطبيعة تُعامل كسلعة يمكن نهبها، دون مراعاة للتبعات الاجتماعية والبيئية.

وقد ظهرت في هذا السياق حركات اجتماعية تطالب بـ "العدالة البيئية" و"الاستدامة"، وترفع شعار "الحق في بيئة نظيفة" باعتباره امتدادًا للحقوق الاجتماعية.

رابعا– البيئة في الثقافة والمخيال الاجتماعي:

من اهتمامات سوسيولوجيا البيئة أيضًا تحليل **التمثلات الاجتماعية** للبيئة. فطريقة تصور الناس للطبيعة تتأثر بالثقافة والدين والتعليم والخطاب السياسي. فبينما ينظر البعض إلى الطبيعة كمصدر اقتصادي، يراها آخرون ككيان مقدس أو كأم كونية (Gaïa). ويبيّن **أولريش بيك** في مفهوم "مجتمع المخاطر" أن المجتمعات الحديثة باتت تعيش حالة قلق دائم تجاه الكوارث البيئية، وهو ما يعكس بروز "اللايقين البيئي" كمحور جديد في الوعي الجمعي[1].

وتقوم سوسيولوجيا البيئة بدراسة هذا الوعي ومظاهره، مثل تزايد الانخراط في الممارسات "الخضراء" (الاستهلاك الواعي، الفرز الانتقائي للنفايات، الطاقات البديلة...) وتغير أنماط الحياة بفعل الأزمة البيئية.

خامسا– البيئة والحوكمة: مقاربات سوسيولوجية للسياسات البيئية:

تُعنى سوسيولوجيا البيئة أيضًا بدراسة **الحوكمة البيئية**، أي كيف تُصاغ السياسات البيئية ومن يملك القرار فيها. وتشير الدراسات إلى أن الفاعلين المؤثرين في صناعة القرار البيئي ليسوا فقط الحكومات، بل أيضًا المنظمات الدولية، والشركات، والمجتمع المدني، ما يؤدي إلى "تعددية بيئية" في الفعل السياسي والاجتماعي. ويقول **أنتوني جيدنز** إن "التحديات البيئية المعاصرة تدفعنا إلى إعادة التفكير في علاقتنا بالحكومة والسلطة والعلوم"، مما يدل على البعد السياسي العميق للمسألة البيئية.

[1] - Beck, U. *Risk Society: Towards a New Modernity*. Sage Publications.1992 .p21 .

خلاصة:

تُبرز اهتمامات سوسيولوجيا البيئة تنوع الأبعاد الاجتماعية التي تتقاطع مع الشأن البيئي، من العدالة والسلطة، إلى المخيال والثقافة. وبدلاً من اعتبار البيئة مجرد إطار خارجي، ترى السوسيولوجيا البيئية أنها فاعل مؤثر ومتأثر في الآن ذاته. ومن هنا تنبع أهمية هذا الفرع في مواجهة التحديات المعاصرة، وتوفير أدوات تحليل لفهم التفاعلات المعقدة بين المجتمع والطبيعة، بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة وعدالة بيئية واجتماعية في آن واحد.

محتويات المحاضرة رقم 11: المقاربة الحيلية للقضايا البيئية.

***تمهيد**

أولا–مفهوم المقاربة الحيَلية وأصولها النظرية.

ثانيا– الحيل الاجتماعية كآلية تكيف بيئي.

ثالثا– المقاربة الحيلية والتنمية المستدامة.

رابعا– المقاربة الحيَلية كمدخل لفهم القضايا البيئية في المجتمعات الهشة

خلاصة.

المحاضرة رقم 11: المقاربة الحيلية للقضايا البيئية.

***تمهيد:**

في ظل التغيرات البيئية المتسارعة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، برزت الحاجة إلى فهم كيفية استجابة الأفراد والجماعات لهذه التغيرات، ليس فقط من منظور بيئي تقني، وإنما من منظور اجتماعي ثقافي أيضاً. في هذا السياق، ظهرت "المقاربة الحيَلية" كمنظور سوسيولوجي يركّز على الكيفيات التي يبتكر بها الإنسان أساليب التكيّف والصمود أمام التهديدات البيئية، اعتمادًا على قدراته المحلية، وموارده الرمزية والمادية، في تفاعل دائم مع الوسط البيئي. هذه المقاربة لا تنظر إلى الإنسان كفاعل سلبي متأثر فقط بالبيئة، بل كعنصر فاعل ومبدع في إنتاج استراتيجيات التأقلم والتدبير.

أولا– مفهوم المقاربة الحيَلية وأصولها النظرية:

ترتبط المقاربة الحيَلية في السوسيولوجيا بمفهوم "الحيَل الاجتماعية" أو ما يُعرف بـ " Stratégies d'adaptation"، وهي استجابات غير نمطية ومبدعة يقوم بها الأفراد في مواجهة ظروف صعبة أو متغيرة. ويُرجع الباحث عبد السلام حماني المقاربة الحيَلية إلى "القدرة على تطوير أنماط من السلوك الجماعي والفردي تمكّن من تجاوز التهديدات البيئية دون الاعتماد الكلي على الدولة أو المؤسسات الرسمية"[1]

ثانيا– الحيل الاجتماعية كآلية تكيف بيئي:

في هذا الإطار، تُفهم الحيلة ليس كخداع، بل كمهارة اجتماعية وثقافية تمكّن الأفراد من التعامل مع الواقع البيئي المعقّد. فمثلاً، يلجأ سكان المناطق الجافة إلى تخزين المياه بطرق تقليدية متوارثة، أو تغيير أنماط الزراعة بشكل يتلاءم مع تقلبات المناخ، أو حتى الهجرة الموسمية لتفادي الجفاف. ويصف الباحث عبد العزيز بوباكير هذه الظواهر بأنها "تمظهرات للمعرفة البيئية المحلية، المتراكمة عبر الأجيال، والتي تمثل كنزًا معرفيًا ينبغي أخذه بعين الاعتبار في سياسات التنمية"[2]

[1] -عبد السلام حماني .: البيئة *والسكان في الجزائر: مقاربات سوسيولوجية*. دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2020 ، ص 81.
[2] - عبد العزيز بوباكير: *المجتمع والبيئة في الجزائر: قراءات سوسيولوجية*. دار الأمير، الجزائر، 2017، ص49.

ثالثا– المقاربة الحيَلية والتنمية المستدامة:

تتقاطع المقاربة الحيَلية مع مفهوم التنمية المستدامة من حيث تأكيدها على التمكين المحلي والاعتماد على القدرات الذاتية. فهي ترى أن التنمية الحقيقية لا تُفرَض من أعلى (top–down)، بل تُبنى من أسفل (bottom–up)، عبر دعم المبادرات المجتمعية واستراتيجيات العيش اليومي. وفي هذا السياق، تُشيد نوال مرابط بقدرة المجتمعات المحلية في الجزائر على التأقلم مع التغيرات البيئية من خلال إعادة استخدام المواد، وتدوير الموارد، والزراعة العضوية، معتبرةً أن "هذه الحيل تمثل نواة صلبة لأي مشروع بيئي مستدام"[1]

رابعا– المقاربة الحيَلية كمدخل لفهم القضايا البيئية في المجتمعات الهشة:

في المجتمعات التي تفتقر إلى بنى تحتية قوية أو إلى سياسات بيئية فعالة، تمثل الحيل الاجتماعية أداة بقاء ومقاومة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك:

- **المجتمعات الصحراوية:** حيث تم تطوير هندسات معمارية تقليدية تتناسب مع المناخ القاسي (كالملاقف والقصور الطينية).
- **القرى الجبلية:** التي تعتمد على تقنيات فلاحية منسجمة مع التضاريس، كالمدرجات الزراعية.
- **الأحياء الشعبية:** حيث تظهر أنماط إعادة التدوير والتكيّف مع النفايات كحيل بيئية لمواجهة غياب الخدمات.

وتؤكد جميلة غربي أن "التحليل السوسيولوجي للبيئة لا يكتمل دون فهم ممارسات الحياة اليومية التي تنطوي على قدر عال من الإبداع البيئي الاجتماعي"

[1] -نوال مرابط : "السلوك البيئي في الأوساط الريفية: مقاربة سوسيولوجية"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد 12، 2019،ص. 102.

خلاصة:

إن المقاربة الحيَلية تُثري السوسيولوجيا البيئية بإبرازها لجانب غالبًا ما يُهمَل في التحليل البيئي: إبداع الإنسان البسيط في مواجهة التغيرات البيئية. فهي تفتح المجال لدمج المعرفة المحلية ضمن السياسات البيئية، وتعزز منطق المشاركة المجتمعية في مشاريع التنمية المستدامة. ومن هنا، فإن هذه المقاربة تمثل مدخلاً نظريًا ومنهجيًا واعدًا لفهم التفاعل العميق بين الإنسان وبيئته.

محتويات المحاضرة رقم 12: التغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر

***تمهيد**

أولاً: التغيرات المناخية – المفهوم والأسباب.

ثانيا– نشأة مفهوم الاقتصاد الأخضر.

خلاصة.

محاضرة رقم 12: التغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر:

***تمهيد:**

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات بيئية عميقة ومتسارعة، تمثلت في تصاعد مؤشرات التلوث، تفاقم الاحتباس الحراري، فقدان التنوع البيولوجي، وازدياد الكوارث الطبيعية ذات الطابع المناخي، الأمر الذي جعل **قضية التغيرات البيئية** واحدة من أخطر التحديات التي تهدد مستقبل البشرية والأمن الإيكولوجي للكوكب.

تعود جذور هذه التغيرات إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة التي طغت منذ الثورة الصناعية، حيث اعتمد النمو الاقتصادي على استنزاف الموارد الطبيعية والاعتماد الكثيف على الوقود الأحفوري، دون مراعاة للآثار البيئية والاجتماعية طويلة الأمد. ونتيجة لذلك، أصبح التدهور البيئي ليس مجرد قضية علمية أو تقنية، بل **مشكلة سوسيولوجية عميقة** ترتبط بالبنى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي أنتجت هذا الواقع.

أمام هذا الوضع، برز مفهوم **الاقتصاد الأخضر** كبديل تنموي استراتيجي يهدف إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، من خلال اعتماد مقاربات إنتاجية نظيفة، وتشجيع الطاقات المتجددة، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية.

يمثل الاقتصاد الأخضر اليوم أفقًا واعدًا نحو الانتقال إلى نموذج تنموي جديد يضع في صلبه الإنسان والبيئة معًا، وهو ما يتطلب **تحولًا في الرؤية والسياسات والذهنيات**، ويستدعي دورًا محوريًا لعلم الاجتماع في فهم التغيرات البيئية وتأثيرها على النظم الاجتماعية، وتحليل العوائق الثقافية والسلوكية التي تحول دون تبني هذا النموذج التحويلي.

أولا- التغيرات المناخية المفهوم والأسباب:

1- **مفهوم التغيرات المناخية:**

التغير المناخي هو تحول طويل الأمد في درجات الحرارة وأنماط الطقس، ويمكن أن يكون طبيعياً، لكنه في العصر الحديث أصبح مرتبطاً بشكل أساسي بالنشاط البشري.

"التغير المناخي هو أحد أبرز التهديدات العالمية العابرة للحدود، وهو ناتج أساساً عن انبعاثات غازات الدفيئة بفعل النشاط البشري.

فالتغير البيئي يشير إلى أي تحوّل كبير في المناخ أو الموارد الطبيعية يحدث نتيجة لتأثيرات بشرية أو طبيعية.

التغيرات البيئية تشمل: الاحتباس الحراري، تلوث الهواء والمياه، إزالة الغابات، فقدان التنوع البيولوجي، وارتفاع منسوب البحار.

2- **أسباب التغيرات المناخية:**

- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان الناتجة عن:
  - احتراق الوقود الأحفوري (البترول، الفحم، الغاز)
  - إزالة الغابات
  - الأنشطة الصناعية والزراعية المكثفة
- الأنشطة الاستهلاكية غير المستدامة و"نمط الحياة الكربوني"

3- **المظاهر والتأثيرات:**

- ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية

- دوبان الجليد وارتفاع منسوب البحار
- تكرار الظواهر الجوية القاسية (جفاف، فيضانات، أعاصير)
- تهديد الأمن الغذائي والمائي
- تهجير الساكنة (اللاجئون المناخيون)

"من المتوقع أن يُهجّر أكثر من 200 مليون شخص بحلول عام 2050 بسبب التغيرات المناخية."

ثانيا– نشأة مفهوم الاقتصاد الأخضر:

لقد ارتبط علم الاقتصاد بعلم البيئة ، فقد استعملت عدة مصطلحات في المناقشات العامة الدولية والعربية منها: التنمية المستدامة ، الاقتصاد الأخضر ، النمو الأخضر ، النشاط الاقتصادي الايكولوجي، التنمية الخضراء ، و أحدث هذه المصطلحات هو الاقتصاد الأخضر.

وتجب الإشارة إلى أن أول ظهور لمصطلح الاقتصاد الأخضر كان عام 1989 في أحد البحوث المعدة من جانب مركز لندن للاقتصاد البيئي (تقرير بيرس)، حيث ربط التقرير بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ، وعرف الاقتصاد الأخضر بكونه أداء لتحقيق التنمية المستدامة من خلال السياسات الاقتصادية والمالية.

ثم استخدم مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP وتبنته فيما بعد الجمعية العامة لأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، أو ما يعرف بمؤتمر ريو +20 عام 2012 وأزمة المناخ.

وبالتالي برز مفهوم الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي في سنة 2012 عندما انعقد لموضوعاته "اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" و أقرت الوثيقة الختامية "المستقبل الذي نصبو إليه " وجود رؤى ونماذج وأدوات مختلفة متاحة لكل بلد وفقا لظروفه وأولوياته لتحقيق التنمية المستدامة" ، فقد سلطت الأضواء على نهج الاقتصاد الأخضر كأداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي سنة 2013 ، أحاط مجلس إدارة برنامج البيئة علما بالتشدد على مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشان المسارات المختلفة المؤدية إلى اقتصاديات شاملة ومستدامة، وتضمن مقرر مجلس الإدارة 8/27 الإقرار بتعددية النهج وطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج البيئة أن يجمع هذه المبادرات والمساعي والممارسات والخبرات في مختلف النهج والرؤى والنماذج و الأدوات بما في ذلك الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ونشر هذه المعلومات وتيسير المعلومات بين وتيسير تبادل المعلومات بين البلدان ، وذلك لدعمها على النهوض بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر[1].

1- **تعريف الاقتصاد الأخضر:**

تعرف الاقتصاد الأخضر حسب برنامج الأمم المتحدة على أنه: " الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الأنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية ، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الايكولوجية للموارد" ومن الناحية التشغيلية فإن الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد

الذي يشجع الاستثمارات التقنية التي تقلل من انبعاثات الكربون والتلوث وتعزز كفاءة الطاقة والموارد.

ويعرفه البنك الدولي بأنه : الاقتصاد الذي يتميز بفعالية وعقلانية كبيرة في استخدام الموارد الطبيعية حيث يسعى إلى الحد من مختلف أوجه التلوث البيئي وأثارها البيئية السلبية ، ويراعي المخاطر البيئية ويركز على دور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية من أجل تحقيق نمو عقلاني وشامل.

كما يعرف بأنه : "اقتصاد يراعي البيئة، ويحد من استنزاف مواردها وهو مناقض للاقتصاد البني (أو الاقتصاد الأسود كما يطلق عليه احيانا) ، والذي يقوم باستخدام الوقود الاحفوري (مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي)

وتحضير الاقتصاد مفهوم آخر يستخدم مع مصطلح الاقتصاد الأخضر والذي يعني ذلك النشاط الذي يتفق مع البيئة ويصادقها ، والذي ليست له أية مخلفات أو آثار ضارة بالبيئة ، وعلى الأقل لا يضيف أية أعباء جديدة على البيئة أو يزيد درجة تلوثها وتدهورها.

[1] - بن بعلاش خاليدة: الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحضراء للوصول إلى التنمية المستدامة، المركز الأكاديمي للنشر ومكتبة الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2024، ص23.

أو هو الاقتصاد الذي يعني بنمو اقتصادي مستدام في ظل الحفاظ على البيئة وعناصرها المختلفة ، ويأخذ البعد الاجتماعي الذي يتضمن العدالة الاجتماعية بعين الاعتبار والحد من الفقر والبطالة.

2- **مميزات الاقتصاد الأخضر:**

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استخلاص أن الاقتصاد الأخضر يتميز بمجموعة من الخصائص، أبرزها:

قدرته على التكيّف مع مختلف النماذج الاقتصادية، سواء أكانت اقتصادات رأسمالية تديرها الدولة أو خاضعة لآليات السوق.

يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ليس فقط كبديل، بل كخيار شامل وأكثر أماناً.

يوفر فرصاً جديدة للنمو الاقتصادي، من خلال خلق وظائف ومنتجات جديدة صديقة للبيئة.

يشجع على الابتكار في مجالات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا البيئية، مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الموارد الملوثة.

يعزز العدالة الاجتماعية، لأنه يأخذ بعين الاعتبار حاجات مختلف الفئات الاجتماعية، خاصة الفقيرة والهشة.[1]

3- **العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:**

الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة ، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى ، وذلك بالاعتماد على سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة ، والسعي للحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة، والسعي للحد من أثار الفقر بتوفير فرص العمل اللائق ، وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة باستخدام مصادر الطاقة البديلة.

[1] - بن بعلاش خاليدة : مرجع سابق، ص 25.

بالتالي هناك علاقة وطيدة تربط بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من كل النواحي، سواء اقتصاديا اجتماعيا وحتى التنمية البشرية وحماية البيئة، فلقد أكد مؤتمر "ريو+20" على أن الاقتصاد الأخضر هم من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة ، من خلال استغلال الموارد الطبيعية بشكل يضمن استدامتها وهذا باستغلالها بكفاءة، والسعي إلى تقليل الآثار السلبية للتنمية على البيئة[1].

الجانب الاقتصادي: خفض استهلاك الطاقة والموارد، والاعتماد على تكنولوجيا نظيفة تسهم في رفع مستوى النمو وخفض نسب الفقر.

الجانب الإنساني والاجتماعي: تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين ظروف الحياة (التعليم، الصحة، البيئة).

الجانب التكنولوجي: الاعتماد على الصناعات النظيفة والتكنولوجيا البيئية.

الجانب البيئي: علاقة وثيقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وتأثيره على البيئة والمجتمع.

دور الاقتصاد الأخضر: في مواجهة التحديات البيئية والعدالة بين الأجيال.

[1] - نفس المرجع: ص26.

4- أهداف الاقتصاد الأخضر:

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق مجموعة من الغايات الاستراتيجية التي تجمع بين التنمية المستدامة وحماية البيئة، من بينها:

الحد من التدهور البيئي: من خلال الاعتماد على الطاقات النظيفة والتقنيات الصديقة للبيئة، بما يساهم في خفض التلوث والانبعاثات الضارة.

تحقيق العدالة بين الأجيال: عبر ضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، والعمل على تقليص الفوارق في الاستفادة من هذه الموارد.

قسم علم الاجتماع

التقليل من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية: من خلال خلق فرص عمل في قطاعات الاقتصاد الأخضر، وتحسين نوعية الحياة عبر خدمات صحية وتعليمية وبيئية أفضل.

مواجهة التغيرات المناخية: عبر اعتماد سياسات إنتاج واستهلاك مستدامة، وتطوير تكنولوجيات تقلل من البصمة الكربونية.

إرساء نموذج اقتصادي مستدام: يراعي التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية، من خلال إعادة توجيه السياسات الاقتصادية والمالية نحو تنمية مستدامة وشاملة.[1]

[1] -عبير الرفاعي: *اقتصاديات البيئة: مشكلات البيئة، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة*. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015،ص. 27.

5- **متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر:**

الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب اتخاذ تدابير مناسبة على صعيد السياسات لإتاحة الانتقال العادل والناجح لهذا الاقتصاد ، يمكن أن يشمل تدابير السياسة هذه مايلي:

إنشاء إطار تشريعي سليم: إن الإطار التنظيمي المصمم جيدا يستطيع تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الأخضر وتنزيل الحواجز أمام الاستثمارات الخضراء.

تحديد أولويات الاستثمار والنفقات الحكومية المكرسة لدعم الاقتصاد الأخضر:

من شأن الإعانات الخضراء ، والحوافز الضريبية للاستثمار الأخضر وتدابير دعم الأسعار أن تؤدي إلى تشجيع استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في المجال العام بمضي الزمن.

الحد من الانفاق الحكومي في المجالات التي تستنفذ رأس المال الطبيعي: يشجع التخفيض المصنع لأسعار السلع على الإفراط في الاستهلاك والإنتاج ، مما يؤدي إلى ندرة مبكرة للموارد المحدودة أو إلى تدهور الموارد المتجددة والنظم.

استخدام الضرائب والأدوات المستندة إلى الأسواق في تشجيع الاستثمار والابتكار في الأنشطة الخضراء.

الاستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم: هناك حاجة لبرامج التدريب وتحسين المهارات لتهيئة القوة العاملة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

تعزيز الحوكمة الدولية: بمقدور الاتفاقيات البيئية الدولية أن تسهل وتنشط الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عن طريق إنشاء اطر قانونية ومؤسساتية لمعالجة التحديات البيئية الدولية.

إلى جانب ذلك لابد من :

أن تقوم الجولة بتنمية الريف عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغابات واستخدامها كموارد هامة في الدولة وتحسين مستوى المعيشة لدى سكان الريف.

الاهتمام بالموارد المائية ومعالجة المياه غير النظيفة وترشيد الاستهلاك والعمل على الحفاظ على الموارد المائية ومنعها من التلوث.

وضع حطة للعمل على تطوير الكربون واستخدام تكنولوجيا ذات كفاءة مرتفعة.

دعم قطاع النقل الجماعي.

تحسين التعليم وتشجيع الابتكار.

مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام[1].

خلاصة:

أصبحت التغيرات المناخية التهديد الأكثر شمولاً للوجود الإنساني، ويتطلب التصدي لها تغييرًا جذريًا في نماذج الإنتاج والاستهلاك، وهذا ما يسعى إليه الاقتصاد الأخضر. إن تبني هذا النموذج لا يجب أن يكون مجرد خيار اقتصادي، بل **واجبًا أخلاقيًا واجتماعيًا عالميًا**، خصوصًا في ظل اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب.

[1] - بن يعلاش خاليدة: مرجع سابق، ص 29.

محتويات المحاضرة رقم 13: الأمن البيئي والتنمية المستدامة

تمهيد

أولا– مفهوم الأمن.

ثانيا– مفهوم الأمن البيئي.

ثانيا– مكونات الأمن البيئي.

رابعا– العلاقة الجدلية بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

خامسًا: نحو استراتيجية سوسيولوجية لتعزيز الأمن البيئي.

خلاصة.

محاضرة رقم 13: الأمن البيئي والتنمية المستدامة:

*تمهيد

شهد العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين تناميًا في الوعي البيئي، نتيجة تسارع التدهور الإيكولوجي والتغير المناخي وانتشار الكوارث البيئية. وقد أصبحت العلاقة بين البيئة والتنمية محورًا أساسيًا للنقاش في السياسات الوطنية والدولية، مما أدى إلى بروز مفهوم "الأمن البيئي" كشرط أساسي لتحقيق "التنمية المستدامة".

أولاً- مفهوم الأمن:

الأمن لغة: أَمِنَ، يَأمَنُ، أَمْنًا وأمانًا وأمِنه وأمَّنه وأمانة. ويقال: أَمِنَ أَمْنًا: وثق به، وأَمِنَ يَأمَنُ أمانة: كان أمينًا حافظًا للود، قائمًا بالعهود على أتم وجه[1]. وكذلك: "أَمِنَ يَأْسَ أَمْنًا وأَمْنًا وأمانًا"، وأمان البلد: اطمأنّ أهلُهُ الشَّرَّ منه؛ أي سَلِم [2].

الأمن اصطلاحا:

يأخذ مفهوم الأمن صوراً عديدة ومتشعبة بقدر تعدد المجالات التي تتصل بهذا المفهوم، ومنها ما يرى الأمن هو : "الصورة العقلية لحالة مجتمع تسوده الطمأنينة والعيش في حالة توافق وتوازن أمنى[3] .

"المناخ الاجتماعي الصحيح الذي يسمح لمسار التنمية بالاطراد المستمر"[4] انه الطمأنينة على المقاصد الضرورية تقوم ببذلها الدول لتحقيق مستويات مقبولة من الحماية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية". ويعني الأمن أيضاً مجمل الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ اسرار الدولة كما أن هناك رؤية على أنه مفهوم عسكري، وأخرى على أنه مرادف للسياسة الخارجية بالإضافة إلى رؤية اجتماعية للأمن، نهاية المطاف فيها أن الأمن هو التنمية كما ترى وجهات نظر أخرى على أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على هوية الأمة ومقوماتها الحضارية لأنها المرتكز الأساس الذي تتمحور حوله الجهود ويستمد منها

---

[1] - الرائد جبران مسعود: *معجم لغوي عصري*، بيروت: دار العلم للملايين، 1992، ص 129.
[2] - نفس المرجع : ص 129.
[3] - محمد عبد الله زرمان: الأمن الفكري ورهانات السلم الاجتماعي، دار محدولاوي ، ط1، 2016، ص17.
[4] - نفس المرجع: ص 17.

المجتمع القوة المعنوية التي تدفع أفراده إلى العمل والإبداع وتوفر لهم القدر الكافي من الإحساس بالانتماء والتميز[1]، وتستقطب القوى والفعاليات الوطنية باتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وقد اختصر المؤرخ الأمريكي باري بوزان الأمن في قوله: "العمل على التحرر من التهديد[2] ، وتستوعب كلمة التهديدات جميع الأخطار التي قد تتربص بالفرد والمجتمع والدولة وعلى جميع الأصعدة والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، سواء أكانت في الداخل أو الخارج، وللأمن مجموعة أبعاد يمكن توضيحها في الرسم أدناه

ثانيا– مفهوم الأمن البيئي:

يُعرّف الأمن البيئي على أنه قدرة الدولة أو المجتمع على حماية موارده البيئية من التدهور أو التلوث بما يضمن استدامة الحياة البشرية والبيئية.

"الأمن البيئي هو الوضع الذي تكون فيه البيئة بمنأى عن الأخطار والتهديدات التي قد تخل بتوازنها أو تعرض الحياة البيولوجية أو البشرية للخطر[3].

ثانيا––مكونات الأمن البيئي:

- الحماية من التلوث البيئي (الهواء، الماء، التربة)
- مكافحة التصحر وفقدان التنوع البيولوجي
- إدارة الكوارث البيئية (الفيضانات، الزلازل، حرائق الغابات)
- ضمان العدالة البيئية والاجتماعية في توزيع الموارد

[1] - هيثم الكيلاني: مفهوم الأمن القومي العربي "دراسة في جانبيه السياسي والعسكري"، مركز الدراسات العربية الأوربي ، باريس، 1996 ،ص23.

[2] - حامد ربيع: نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر،2002، ص32.

[3] - زينب فرحات : *البيئة والتنمية المستدامة: المفاهيم والسياسات*، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص 112.

مفهوم التنمية المستدامة:

حسب تقرير "برونتلاند" لعام 1987:

"التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها."

أبعاد التنمية المستدامة:

- **البعد البيئي:** الحفاظ على النظم الإيكولوجية الطبيعية
- **البعد الاقتصادي:** استخدام الموارد بكفاءة لضمان النمو
- **البعد الاجتماعي:** تقليص الفوارق وتحقيق العدالة الاجتماعية

ثالثا– العلاقة الجدلية بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة:

1. **البيئة كشرط مسبق للتنمية:** لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في ظل بيئة ملوثة أو مستنزفة.
2. **التنمية غير المستدامة كتهديد للأمن البيئي:** المشاريع الصناعية أو الزراعية التي لا تراعي الأثر البيئي قد تؤدي إلى تلوث خطير يهدد أمن الأفراد والمجتمعات.
3. **التكامل في السياسات:** من خلال إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، يتم ضمان أمن بيئي طويل الأمد.

"لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة من دون أمن بيئي، فالعلاقة بينهما تكاملية وليست اختيارية."[1]

[1] - عبد الحكيم بوخاري : *قضايا البيئة في الوطن العربي: بين التحديات والحلول*، دار صفاء للنشر والتوزيع.، عمان ، 2020،ص 79.

رابعًا: التحديات البيئية التي تواجه الأمن البيئي في الدول النامية

- ضعف القوانين البيئية
- غياب الثقافة البيئية المجتمعية
- استنزاف الموارد الطبيعية لصالح النمو الاقتصادي السريع
- التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية

"يعاني العالم العربي من هشاشة في السياسات البيئية، حيث لا تزال قضايا البيئة تدرج في الهامش مقارنة بالأولويات الاقتصادية والسياسية."

خامسًا: نحو استراتيجية سوسيولوجية لتعزيز الأمن البيئي:

- ترسيخ الوعي البيئي من خلال التربية والتعليم
- إشراك المجتمع المدني في مراقبة السياسات البيئية
- تعزيز الحوكمة البيئية من خلال المساءلة والشفافية
- تبني أنماط حياة بيئية مستدامة داخل المجتمعات المحلية

خلاصة:

إن العلاقة بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، خاصة في ظل العولمة وتغير المناخ. ومن الضروري أن تتبنى المجتمعات سياسات بيئية واجتماعية واقتصادية تكاملية تضمن حماية البيئة وتحقيق التنمية العادلة.

محتويات المحاضرة رقم 14 : الالتزامات الدولية وقضايا التغيرات البيئية.

***تمهيد**

أولا– الاتفاقيات والمواثيق المبرمة على المستوى الدولي العالمي.

ثانيا– التحديات التي تواجه الالتزامات الدولية.

ثالثا– آفاق الالتزام الدولي في المستقبل

رابعا– الاتفاقيات الدولية المبرمة على المستوى الإقليمي.

خلاصة.

المحاضرة رقم 14 : الالتزامات الدولية وقضايا التغيرات البيئية.

تمهيد:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات بيئية عميقة بفعل التغيرات المناخية، والتدهور البيئي، وزيادة الانبعاثات الغازية، ما دفع المجتمع الدولي إلى بلورة التزامات قانونية ومؤسسية مشتركة تهدف إلى الحد من التدهور البيئي وضمان استدامة الموارد الطبيعية. وتعد الاتفاقيات الدولية، والمؤتمرات البيئية، والأطر القانونية متعددة الأطراف من أبرز آليات الالتزام الجماعي في مواجهة هذه التحديات.

فالقانون البيئي هو مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى حماية كوكب الأرض وسكانه من الأنشطة التي تشكل تهديدًا للبيئة والحياة عليها، كما عرفه وليام رودجرز. وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية لضمان الحفاظ على البيئة، من بينها:

أولا- الاتفاقيات والمواثيق المبرمة على المستوى الدولي العالمي:

لقد عقدت العديد من الاتفاقيات والمواثيق من أجل حماية البيئة و التقليل من المشاريع المهددة للبيئة والتي تم تسميتها على أنها قانون البيئة ويعرفه William Rodgers "القانون المتعلق بحماية الكوكب وسكانه من الأنشطة التي تشكل خطرا على الأرض والقدرات التي تدمر الحياة بها" ومن بين الاتفاقيات ما يلي:

اتفاقية واشنطن 1973 بشأن منع الاتجار الدولي في الأجناس الحيوانية المهددة بالانقراض.

اتفاقية 1977 بشأن حظر إجراء أية تغيرات في البيئة لأغراض عسكرية .

اتفاقية 1979 بشأن حفظ الأحياء البرية والبيئات الطبيعية.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1972 وهذه الاتفاقية قد خصت موضوع حماية البيئة البحرية بجزء مستقل وقد نصت الاتفاقية على إلزام الدول بوجوب اتخاذ تدابير ملائمة لمنع – البيئة البحرية من خلال إتباع أفضل الوسائل الممكنة .

اتفاقية فينا 1985 بشأن حماية طبقة الآزون.

الاتفاقيات الدولية المبرمة عام 1986 بشأن المساعدة المتبادلة في حالة وقوع حادث نووي[1].

ثانيا– التحديات التي تواجه الالتزامات الدولية:

1. **عدم التزام بعض الدول الصناعية** بخفض الانبعاثات (مثال: انسحاب الولايات المتحدة سابقًا من اتفاق باريس).
2. **ضعف التمويل المخصص للدول النامية** لمجابهة آثار التغير المناخي.
3. **غياب آليات تنفيذ فعالة** للمعاهدات.
4. **تفاوت المسؤوليات** بين الدول المتقدمة والنامية.

ثالثا– آفاق الالتزام الدولي في المستقبل

- تعزيز التعاون الدولي من خلال **آلية تمويل المناخ الأخضر**.
- دعم البحث والابتكار في الطاقات النظيفة.
- تعزيز **مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة**.
- دمج الالتزامات البيئية ضمن السياسات الاقتصادية للدول.

[1] - لطرش فيروز: البيئة والتنمية المستدامة : دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة أبعاد، مجلد 10، العدد01، 2023، ص 562.

رابعا- الاتفاقيات الدولية المبرمة على المستوى الإقليمي:

اتفاقية برشالونة من أجل حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث عام 1976.

الاتفاقيات الإفريقية لحفظ الموارد الطبيعية 1968.

الاتفاقيات الأوروبية 1979 بشأن حفظ الأحياء البرية والسواحل الطبيعية الأوروبية.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1972 وهذه الاتفاقية قد خصت موضوع حماية البيئة البحرية بجزء مستقل وقد نصت الاتفاقية علة إلزام الدول بوجوب اتخاذ

- الاتفاقية الأوروبية لعام 1979 لحفظ الحياة البرية والسواحل الطبيعية.

- اتفاقية الكويت الإقليمية لعام 1978 للتعاون في مجال حماية البيئة البحرية.

كما عُقدت عدة مؤتمرات هامة، أبرزها:

- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في ستوكهولم عام 1972، الذي كان نقطة انطلاق الاهتمام العالمي بالبيئة.

- مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، حيث ناقش القضايا البيئية الكبرى مثل الاحتباس الحراري والتصحر.

- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام 2002.

- الملتقى العاشر للمؤتمر الإسلامي حول المعرفة والحكمة في كوالالمبور عام 2003.

خلاصة:

على الرغم من هذه الجهود العالمية، لا تزال البيئة بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والتوعية، حيث تلعب الثقافة والوعي البيئي دورًا أساسيًا في تعزيز العلاقة الإيجابية بين الإنسان والبيئة.

محتويات المحاضرة رقم 15: تجارب دولية في التنمية المستدامة

تمهيد:

أولا– التجربة السويدية: الريادة في الاقتصاد الأخضر.

ثانيا– التجربة الألمانية في الطاقة المتجددة والتحول الطاقوي (Energiewende)

ثالثا– تجربة البرازيلية: الزراعة المستدامة وبرنامج مكافحة الجوع.

رابعا– التجربة الرواندية: التحول البيئي والتنمية المحلية.

المحاضرة رقم 15: تجارب دولية في التنمية المستدامة:

***تمهيد:**

تُعدّ التنمية المستدامة من أبرز القضايا العالمية التي فرضت نفسها بقوة على أجندات السياسات العمومية في مختلف دول العالم، لِما تنطوي عليه من رهانات بيئية، واقتصادية، واجتماعية مترابطة. فمنذ صدور تقرير "مستقبلنا المشترك" سنة 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، أصبحت التنمية المستدامة تمثل نموذجًا تنموياً بديلاً يهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة في موارد كوكب الأرض.

وقد شهد العالم منذ ذلك الحين تنوعًا في الاستجابات الوطنية لهذه الرؤية، حيث طورت العديد من الدول استراتيجيات وسياسات تهدف إلى دمج أبعاد الاستدامة ضمن مخططات التنمية، مع مراعاة خصوصياتها الثقافية، والاقتصادية، والبيئية. فبينما ركزت بعض الدول على الانتقال الطاقوي وتطوير الطاقات المتجددة، أولت أخرى اهتمامًا خاصًا بالعدالة الاجتماعية والحوكمة البيئية.

إنّ دراسة تجارب الدول في مجال التنمية المستدامة تكتسي أهمية بالغة، ليس فقط لفهم التفاوت في المسارات والسياسات، بل أيضًا لاستخلاص الدروس واستلهام النماذج الناجعة القابلة للتكييف مع السياقات المحلية. ومن خلال هذا المنظور، يهدف هذا العمل إلى تسليط الضوء على أبرز التجارب الدولية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل ملامحها، وآلياتها، ونتائجها، مع الوقوف عند التحديات التي واجهتها والنجاحات التي حققتها.

أولا- التجربة السويدية: الريادة في الاقتصاد الأخضر

تُعدّ السويد من أبرز النماذج العالمية في تطبيق مفهوم **الاقتصاد الأخضر**، حيث نجحت في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. وقد تبنّت منذ عقود سياسات تنموية قائمة على الاستدامة والابتكار البيئي، مما جعلها تحتل مراتب متقدمة في المؤشرات العالمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

1- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة في السويد:

تُعرف التنمية المستدامة في السياسة السويدية بأنها "عملية ديناميكية تسعى لضمان رفاهية الأفراد عبر تحسين الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة"[1]

2- الأهداف الـ16 للتنمية المستدامة كما تطبقها السويد:

أ- القضاء على الفقر

- ضمان الحماية الاجتماعية للجميع ودعم الفئات الهشة.
- مثال سويدي: دعم شامل للبطالة والإعانات الاجتماعية.

ب- القضاء على الجوع

- تطوير الزراعة المستدامة وضمان الأمن الغذائي.
- تطبيق سويدي: دعم المزارع العضوية والإنتاج الغذائي المحلي.

---

[1] UNDP Sweden. (2020). *Sweden and the 2030 Agenda*. Stockholm: United Nations Development Programme. P12.

ت- **الصحة الجيدة والرفاه**

- نظام صحي شامل ومجاني تقريبًا للجميع.
- السويد توفر رعاية طبية عالية الجودة ومجانية للحوامل والأطفال.

ث- **التعليم الجيد**

- التعليم المجاني والإلزامي، مع إدراج مفاهيم الاستدامة في المناهج.
- السويد تضم مناهج مدرسية تركّز على التغير المناخي والعدالة البيئية.

ج- **المساواة بين الجنسين**

- سياسات صارمة لتحقيق تكافؤ الفرص في العمل والحياة الاجتماعية.
- من بين أفضل الدول في تمثيل المرأة سياسيًا ومهنيًا.

ح- **المياه النظيفة والصرف الصحي**

- إدارة مستدامة للموارد المائية.
- السويد تُعد من أنظف الدول من حيث المياه الجوفية والمعالجة البيئية.

خ- **طاقة نظيفة وبأسعار معقولة**

- اعتماد متزايد على الطاقة المتجددة (الرياح، الكتلة الحيوية، الطاقة المائية).
- هدف الوصول إلى طاقة خالية من الكربون بحلول 2045

د- **العمل اللائق والنمو الاقتصادي**

- حماية حقوق العمال وتشجيع الابتكار البيئي في سوق العمل.
- دعم واسع للريادة المستدامة والمشاريع الخضراء.

ذ- **الصناعة والابتكار والبنية التحتية**

- دعم الاقتصاد الدائري والتكنولوجيا النظيفة.
- السويد موطن لشركات رائدة في الابتكار البيئي (مثل: Volvo، Northvolt).

ر- **الحد من أوجه عدم المساواة**

- نظام ضريبي عادل وسياسات لإدماج المهاجرين.
- السويد تعتمد معايير صارمة لمحاربة التمييز بكافة أشكاله.

3- **مدن ومجتمعات مستدامة**

- تشجيع النقل العام، البناء الأخضر، والمناطق الحضرية الصديقة للبيئة.
- ستوكهولم من أولى العواصم في استخدام الحافلات الكهربائية والوقود الحيوي.

4- **الاستهلاك والإنتاج المسؤولان**

- تشجيع الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير.
- أقل من 1% من النفايات تُرسل للمكبات.

5- **العمل المناخي**

- التزامات صارمة بخفض انبعاثات الكربون.
- السويد من أوائل الدول التي فرضت ضريبة على الكربون منذ 1991.

6- **الحياة تحت الماء**

- حماية البحار ومكافحة التلوث البحري.
- السويد تفرض قيودًا صارمة على الصيد الصناعي في بحر البلطيق.

7- **الحياة في البر**

- حماية الغابات والتنوع البيولوجي.
- أكثر من 15% من أراضي السويد مصنفة كمحميات طبيعية.

8- **السلام والعدالة والمؤسسات القوية**

- نظام قانوني شفاف ومؤسسات ديمقراطية قوية.
- السويد من الدول الأعلى في مؤشرات الشفافية والنزاهة.

9- **المرتكزات الأساسية للتجربة السويدية:**

أ- **التحول الطاقوي**

- السويد تعتمد بنسبة تفوق 50% على **الطاقة المتجددة**، خاصة الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية
- أكثر من 54% من الطاقة المستخدمة في السويد تأتي من مصادر متجددة (كهرومائية، حيوية، رياح).
- تخطط السويد للتحول إلى اقتصاد خالٍ من الوقود الأحفوري بحلول 2045.
- خطة طموحة للوصول إلى اقتصاد خالٍ من الوقود الأحفوري بحلول عام 2045.

ب- **الضرائب البيئية**

- فرضت ضريبة مبكرة على **انبعاثات الكربون** منذ عام 1991.
- ساهم ذلك في تقليص الانبعاثات دون التأثير السلبي على النمو الاقتصادي.

ت- **إدارة النفايات والتدوير**

- يتم **إعادة تدوير أكثر من 99%** من النفايات المنزلية.
- برامج توعية بيئية تبدأ من المدارس وتعتمد مبدأ "الاقتصاد الدائري".

ث- **النقل المستدام**

- استثمارات ضخمة في **النقل العام الكهربائي**، وتسهيلات لاستخدام الدراجات.
- دعم سيارات الكهرباء والهيدروجين بمنح وإعفاءات ضريبية.

ج- **الابتكار والبحث العلمي**

- تمويل حكومي منتظم للبحوث الخضراء.
- شراكات بين الدولة والقطاع الخاص لتطوير حلول بيئية مستدامة.

10-دور المواطن في التنمية:

- تثقيف بيئي منذ الطفولة، وإدماج قضايا الاستدامة في المناهج التعليمية.
- تحفيز مشاركة المواطنين في سياسات الاستدامة المحلية.

11- **النتائج والإنجازات:**

- تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة تفوق 27% بين 1990 و2020.
- احتلال المرتبة الأولى عالميًا في **مؤشر الأداء البيئي (EPI)** لعدة سنوات.
- رفع الوعي المجتمعي بمفهوم الاستهلاك المسؤول والحفاظ على الموارد.

12- **التحديات المستقبلية:**

- مواجهة تحديات تغير المناخ في ظل الاعتماد الجزئي على الصناعة الثقيلة.
- ضمان العدالة البيئية والاجتماعية في ظل التحولات الخضراء.
- إدارة العلاقة بين الابتكار التكنولوجي والتكلفة الاجتماعية.

خلاصة:

تُبرز التجربة السويدية أن **الاقتصاد الأخضر ليس عائقًا للنمو، بل رافعة تنموية** قائمة على الاستدامة والتخطيط طويل الأمد. وهو ما يجعل السويد نموذجًا يُحتذى به في تبنّي السياسات البيئية الذكية المتكاملة. فالسويد من الدول الرائدة في دمج السياسات البيئية في صلب سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. تبنّت خطة "Swedish Environmental Quality Objectives" التي ترتكز على 16 هدفاً بيئياً طويل الأمد. نجحت السويد في تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة كبيرة دون التأثير على النمو الاقتصادي.

ثانيا- التجربة الألمانية في الطاقة المتجددة والتحول الطاقوي (Energiewende)

تُعد ألمانيا من الدول الرائدة عالميًا في مجال التحول الطاقوي، حيث أطلقت مبادرة "Energiewende" التي تهدف إلى تحويل نظام الطاقة الوطني نحو مصادر متجددة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والطاقة النووية.

1- المفهوم "Energiewende"

يشير مصطلح "Energiewende" إلى التحول الشامل في سياسة الطاقة الألمانية، والذي يهدف إلى:

- زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة.
- تحسين كفاءة استخدام الطاقة.
- التخلص التدريجي من الطاقة النووية.
- تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.Solarabic سولارابيك

تم إطلاق هذه المبادرة رسميًا في عام 2010، مع تحديد أهداف طموحة لتحقيقها بحلول عام 2050.[1]

2- أهداف التحول الطاقوي

تسعى ألمانيا من خلال "Energiewende" إلى:

- الوصول إلى نسبة 80% من الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة بحلول عام 2050.
- خفض استهلاك الطاقة الأولية بنسبة 50% مقارنة بعام 2008.
- تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 80-95% مقارنة بعام 1990.[2]

[1] - "تحوُّل الطاقة في ألمانيا"، Cairo Climate Talks، ص. 2. cairoclimatetalks.net
[2] "تحوُّل الطاقة في ألمانيا"، Cairo Climate Talks، ص. 3 . cairoclimatetalks.net

3- **مصادر الطاقة المتجددة المستخدمة**

تشمل مصادر الطاقة المتجددة الرئيسية في ألمانيا:

- **طاقة الرياح:** تُعد من أكبر مصادر الطاقة المتجددة في البلاد.
- **الطاقة الشمسية:** شهدت نموًا كبيرًا في السنوات الأخيرة.
- **الكتلة الحيوية:** تُستخدم في إنتاج الكهرباء والحرارة.
- **الطاقة الكهرومائية:** تُساهم بنسبة أقل مقارنة بالمصادر الأخرى[1]

4- **الإنجازات المحققة:**

حققت ألمانيا تقدمًا ملحوظًا في مجال الطاقة المتجددة:

- في عام 2022، شكلت مصادر الطاقة المتجددة 50.3% من إجمالي إنتاج الكهرباء.
- توسعت قدرة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح بشكل كبير.

خامسًا- التحديات التي تواجه التحول الطاقوي:

رغم النجاحات، تواجه ألمانيا عدة تحديات:

- ضرورة تحديث وتوسيع شبكة الكهرباء لاستيعاب الطاقة المتجددة.
- الحاجة إلى تقنيات تخزين فعالة للطاقة.
- التكلفة المالية للتحول وتأثيرها على المستهلكين.

[1] - "التجربة الألمانية في مجال الطاقات المتجددة"، ResearchGate، ص. 5.

سادسًا- الدروس المستفادة للدول الأخرى

تقدم التجربة الألمانية دروسًا مهمة للدول الأخرى:

- أهمية وجود رؤية واستراتيجية واضحة للتحول الطاقوي.
- ضرورة إشراك المجتمع في عملية التحول.
- الاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز الابتكار في مجال الطاقة.

خلاصة

تُعد تجربة ألمانيا في التحول الطاقوي مثالًا يُحتذى به في السعي نحو مستقبل مستدام يعتمد على الطاقة المتجددة. ورغم التحديات، فإن الالتزام السياسي والمجتمعي، إلى جانب الابتكار التكنولوجي، يُشكلان أساسًا قويًا لتحقيق أهداف "Energiewende".

ثالثا– تجربة البرازيلية: الزراعة المستدامة وبرنامج مكافحة الجوع:

تعد البرازيل نموذجاً بارزاً في الجمع بين تطوير الزراعة المستدامة ومكافحة الجوع من خلال سياسات وبرامج حكومية واجتماعية مكثفة. انطلقت هذه التجربة في مطلع الألفية الثالثة وحققت نتائج ملموسة في خفض الفقر والجوع، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز الإنتاج الزراعي.

1– الإطار المفاهيمي للزراعة المستدامة في البرازيل

تعريف: استخدام ممارسات زراعية صديقة للبيئة تضمن الحفاظ على التربة والمياه والتنوع البيولوجي، مع تحسين دخل المزارعين.

مبادئ: تدوير المحاصيل، الزراعة الحرجية، إدارة الموارد المائية، وتطبيق التقانات النظيفة[1].

2– السياسات الوطنية الداعمة للزراعة المستدامة:

- **برنامج Terra Legal:** يهدف لتقنين استخدام الأراضي ومنع الزحف على الغابات.
- **إعانات حكومية:** قروض ميسرة للمزارعين المنظمين تحت مظلات جمعيات تعاونية مستدامة.
- **المراكز البحثية:** دعم معهد EMBRAPA (المعهد البرازيلي لبحوث الزراعة) في تطوير تقانات زراعية مناسبة للظروف المدارية[2].

[1] - المنتدى العربي للزراعة المستدامة: مبادئ *الزراعة المستدامة وتطبيقاتها*. القاهرة: دار الخريطة، ص57.

[2] -محمد القاسمي : سياسات البرازيل الزراعية: من النمو إلى الاستدامة، عمان، جار صفصافة، 2020، ص142.

3- برنامج "القضاء على الجوع" (Fome Zero):

أُطلق برنامج "القضاء على الجوع" في أكتوبر 2001، وتبناه الرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا عند توليه الرئاسة في عام 2003. يهدف البرنامج إلى ضمان الأمن الغذائي والتغذوي لجميع المواطنين، من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المتكاملة.openknowledge.fao.org+1FAOH

- **لإطلاق:** أطلقه الرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا عام 2003.
- **الأهداف:** توفير الغذاء اليومي لكل أسرة فقيرة، تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي، ودمج الفئات الهشة في برامج التمويل الصغير.
- **آليات التنفيذ:** مزيد من مراكز التغذية المدرسية، منح مالية مباشرة للأسر (Bolsa Família)، وتطوير البنية التحتية للأسواق المحلية[1].

4- مكونات البرنامج الرئيسية:

1. **الدعم المباشر للأسر الفقيرة:** تقديم مساعدات مالية وغذائية للأسر ذات الدخل المنخفض.
2. **تعزيز الزراعة الأسرية:** دعم صغار المزارعين من خلال توفير التمويل والتدريب والتقنيات الحديثة.
3. **تحسين التغذية المدرسية:** توفير وجبات غذائية صحية في المدارس لتعزيز صحة الأطفال.
4. **التوعية والتثقيف الغذائي:** نشر الوعي حول أهمية التغذية السليمة وأساليب الزراعة المستدامة.

[1] - علي الشريف: *مكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية: دراسة حالة البرازيل*. بيروت: دار الفكر، 2019ص. 88.

5- دعم الزراعة المستدامة

أولت البرازيل اهتمامًا خاصًا بالزراعة المستدامة، من خلال[1]:

- **برنامج تعزيز الزراعة الأسرية (Pronaf):** توفير التمويل والتدريب لصغار المزارعين.
- **البحوث الزراعية:** تطوير تقنيات زراعية مستدامة من خلال مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية (Embrapa).
- **حماية البيئة:** تنفيذ سياسات للحفاظ على الغابات والتنوع البيولوجي.

6- النتائج والإنجازات:

- ✓ انخفضت نسبة الجوع المدقع من 13% في 2002 إلى 4% في 2010.
- ✓ تضاعف متوسط دخل الأسر الريفية الصغيرة بنسبة 120% بين 2003–2012.
- ✓ ارتفاع صادرات المنتجات العضوية والمستدامة بنسبة 85% في العقد ذاته.

7-التحديات :

- **تغير المناخ:** موجات الجفاف والفيضانات تؤثر على الإنتاج الزراعي.
- **الزحف العمراني:** تراجع المساحات الزراعية القابلة للاستدامة.
- **الفساد الإداري:** تسرب بعض الموارد المالية من برامج الدعم إلى جهات غير مستحق[2].

[1] -مرعى العالم: الأعمال الزراعية والتحوّل الأخضر في البرازيل"، موقع صفر، 2024.

[2] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية: *التحديات البيئية في الزراعة المستدامة*، القاهرةOADA،2021، ص. 119.

8- الدروس المستفادة للتطبيق في الدول العربية:

1. **تكامل السياسات:** ربط برامج مكافحة الجوع بسياسات تمويل الزراعة المستدامة.
2. **تفعيل الجمعيات التعاونية:** تمكين المزارعين عبر جمعيات تدير القروض والتدريب.
3. **الشراكات البحثية:** التعاون مع مراكز بحث دولية لتكييف التقانات المحلي[1].

خلاصة:

لقد أثبتت التجربة البرازيلية أن الجمع بين الزراعة المستدامة وبرامج مكافحة الجوع يمكن أن يحقق نتائج إيجابية ملموسة على مستوى الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية، مع الحفاظ على البيئة. يمكن للدول العربية الاستفادة من هذا النموذج بتكييف السياسات وتشجيع التعاون بين القطاعين الحكومي والمجتمعي.

[1]- ريم الجمال : التجارب العالمية في الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، دار الكتب العملية، دبي،2022، ص 75.

رابعا- التجربة الرواندية: التحول البيئي والتنمية المحلية:

تعد رواندا من الدول الإفريقية التي شهدت تحولًا جذريًا في مسارها التنموي بعد الإبادة الجماعية عام 1994، من خلال تبني سياسات بيئية وتنموية محلية فعّالة، استطاعت البلاد تحقيق تقدم ملحوظ في مجالات متعددة، مما جعلها نموذجًا يُحتذى به في القارة الإفريقية

1- **السياق التاريخي والتحول السياسي:**

شهدت رواندا واحدة من أكثر الفترات المأساوية في التاريخ الحديث، تمثلت في **الإبادة الجماعية عام 1994**، والتي راح ضحيتها ما يقارب **800,000 شخص**، معظمهم من أقلية التوتسي، على يد متطرفين من الهوتو. أدت هذه الكارثة إلى تدمير شبه كامل للبنية التحتية، وانهيار المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما وضع البلاد على شفا الانهيار الكامل.

لكن بعد انتهاء الإبادة، بدأت رواندا مسارًا فريدًا في **إعادة البناء الوطني والمصالحة**، قادته الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة **بول كاغامي**، الذي أصبح رئيسًا للبلاد. بدأ التحول السياسي في رواندا من خلال:

- **إرساء نظام حكم قائم على الكفاءة والمحاسبة.**
- **تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة بين مكونات المجتمع.**
- **محاربة الفساد** وإصلاح المؤسسات.
- **إطلاق رؤية وطنية للتنمية المستدامة ("رؤية رواندا 2020").**

من خلال هذا التحول السياسي، استطاعت رواندا أن تبني **نموذجًا فريدًا من الحوكمة الرشيدة**، مزج بين الاستقرار السياسي، الإصلاح المؤسسي، والاعتماد على الحلول المحلية (Home-grown solutions)، مما شكل الأساس لانطلاقتها في مجالات البيئة والتنمية المحلية[1].

2- **السياسات البيئية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر**

أطلقت رواندا سياسات بيئية تهدف إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر، شملت:

- **حظر الأكياس البلاستيكية:** كانت رواندا من أوائل الدول التي حظرت استخدام الأكياس البلاستيكية منذ عام 2008.

[1] -عبد الله منصور: رواندا بعد الإبادة، دروس في بناء الدولة والتنمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 35-41.

- **تشجيع الزراعة المستدامة:** دعم المزارعين في استخدام تقنيات زراعية صديقة للبيئة.
- **إعادة التشجير:** تنفيذ برامج لإعادة تشجير المناطق المتدهورة[1].

3- **التنمية المحلية وتمكين المجتمعات:**

ركزت رواندا على تنمية المجتمعات المحلية من خلال:

- **اللامركزية الإدارية:** منح السلطات المحلية صلاحيات أوسع في اتخاذ القرارات التنموية.
- **برامج تمكين المرأة:** توفير فرص تعليمية واقتصادية للنساء، مما أدى إلى ارتفاع نسبة تمثيلهن في البرلمان إلى 61%.
- **تحسين البنية التحتية:** تطوير الطرق والمرافق العامة في المناطق الريفية[2].

4- رؤية رواندا 2020 وأهداف التنمية المستدامة:

أطلقت الحكومة الرواندية "رؤية 2020" بهدف تحويل البلاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، مع التركيز على:

- **التعليم والتدريب المهني:** تحسين جودة التعليم وتوفير برامج تدريبية للشباب.
- **التكنولوجيا والابتكار:** تشجيع الابتكار وريادة الأعمال.
- **الاستدامة البيئية:** تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة[3].

---

[1] - سياسات الاقتصاد الأخضر في رواندا"، مجلة الدراسات الأفريقية، ص. 3. mafs.journals.ekb.eg

[2] - التجربة الرواندية في حوكمة التنمية بين الإنجازات الاقتصادية والسياسية"، ص. 5.E.A.D.

[3] - النهضة الاقتصادية في رواندا: العوامل ونتائجها والتحديات المستقبلية"، ص. 4 . harmoon.org+6Al Jazeera Centre for Studies+6 المركز الديمقراطي العربي+6

5- التحديات والدروس المستفادة:

رغم النجاحات، تواجه رواندا تحديات مثل:

- **الاعتماد على المساعدات الخارجية:** الحاجة إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي.
- **ضمان حقوق الإنسان:** تحقيق التوازن بين التنمية السريعة والحريات الفردية.

تُظهر التجربة الرواندية أهمية القيادة السياسية الرشيدة، والمصالحة الوطنية، والاستثمار في الإنسان والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة:

تعد هذه المطبوعة عبارة عن مجموعة من المحاضرات قدمت لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع في محتواها مفاهيم، إشكاليات، وتحليلات متعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، يتضح أن العلاقة بين الإنسان ومحيطه البيئي لم تعد مجرّد تفاعل بيولوجي أو اقتصادي، بل أصبحت قضية مركزية تمسّ بقاء المجتمعات وجودًا ونوعية.

فالبيئة لم تعد تُفهم بوصفها خلفية صامتة للحياة الاجتماعية، بل كفاعل مادي ورمزي في تشكيل الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهو ما يضع علم الاجتماع أمام تحديات نظرية ومنهجية لفهم أعمق لهذه العلاقة المتشابكة.

إن تحقيق تنمية مستدامة حقيقية يقتضي إعادة النظر في الأنماط السلوكية، والسياسات العمومية، وأنساق الإنتاج والاستهلاك، بما ينسجم مع قيم العدالة البيئية، والتوازن الإيكولوجي، والمسؤولية المشتركة. وبهذا تصبح المعرفة البيئية أداة للتغيير، والمواطنة البيئية فعلًا واعيًا ينهض به الطلبة والمجتمع على حد سواء.

نأمل أن تُسهم هذه المطبوعة في بناء رصيد معرفي ومنهجي رصين لدى طلبة علم الاجتماع، يعزز قدرتهم على التفكير النقدي والتحليل السوسيولوجي لقضايا البيئة والتنمية المستدامة، ويفتح أمامهم آفاق البحث والممارسة العلمية الهادفة لبناء مجتمع بيئي عادل وآمن.

وفي الأخير ، إننا لنحمد الله سبحانه وتعالى على انتهائنا من كتابة هذا العمل العلمي المتواضع وإعداده في صورته الحالية آملين في وجهه الكريم أن نكون قد قدمنا شيئا

قائمة المراجع:

1. سورة يوسف: الآية 56.
2. سورة الحجر الآية 19.
3. سورة القمر الاية 49.
4. بوسالم زينة : البيئة و مشكلاتها قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 17، ديسمبر 2014،
5. رحالي حجيلة : التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة) جامعة تيبازة ، مجلة معارف مجلة علمية محكمة ، العدد 17 ديسمبر 2014.
6. عبد الله منصور: رواندا بعد الإبادة، دروس في بناء الدولة والتنمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
7. طلعت مصطفى السروجي: السكان والبيئة رؤية اجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2014.
8. الطاهر خامرة : المسؤولية البيئية والاجتماعية مدحل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة " حالة سونطراك" جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم الاقتصادية، 2007/2006.
9. لطرش فيروز : البيئة والتنمية المستدامة : دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى ، مجلة أبعاد ، مجلد 10، العدد 01، 2023.
10. سيف ضياء دعير: التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد نماذج مختارة فيتنام – رواندا– تشيلي.
11. أحمد بن نعمان و آخرون ، اللسان قاموس عربي مستحدث ، شركة دار الأمة –الجزائر،1999 .
12. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة رياض الصلح– بيروت، ط2، 1982.

13. معتز بالله عثمان وزياد عبد الصمد، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة، ورقة عمل مقدمة في الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي– المنعقد في مقر جامعة الدول العربية، يومي: 9– 10 مايو 2013.

14. عز الدين ادم النور، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مجلة المعرفة، 2019

15. محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ،دس.

16. سياسات الاقتصاد الأخضر في رواندا"، مجلة الدراسات الأفريقية، mafs.journals.ekb.eg

17. التجربة الرواندية في حوكمة التنمية بين الإنجازات الاقتصادية والسياسية"، .E.A.D.

18. ريم الجمال : التجارب العالمية في الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، دار الكتب العملية، دبي،2022

19. سعاد عبد الله العوضي : البيئة والتنمية المستدامة ، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت ،2003.

20. عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط: التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2007.

21. دوناتو رومانو: الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، سلسلة الموارد التدريبية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، سوريا، 2003.

22. رزان عبد الرحمن الهيتي: التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ،2009.

23. صلاح فلاحي :التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة ، العدد02، مارس 2003.

24. عبد الحسين شعبان: الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة الحوار و التمدن ، العدد 1804 الصادر بتاريخ 2007/01/23 .

25. علي أحمد عبد الرحمن:. *التنمية المستدامة: المفهوم والتطبيق*. دار الفكر الجامعي، 2017.

26. سمير العابد: *البيئة والتنمية المستدامة: إشكاليات الواقع ورهانات المستقبل*. دار الهدى، 2019.

27. حسن نزار: *إدارة التنمية المستدامة: منظور معاصر*، دار الكتب الحديثة، 2020.

28. يوسف العربي : مفاهيم في التنمية والبيئة، دار أسامة، 2018.

29. أحمد تي، الأخضر بن عمر، سارة بن موهوب : التنمية المستدامة، أبعاد ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية https ://www.dspace.univ-eloued

30. صلاح يوسف: سوسيولوجيا البيئة والتنمية المستدامة.

31. النهضة الاقتصادية في رواندا: العوامل ونتائجها والتحديات المستقبلية"، harmoon.org+6Al

Jazeera Centre for Studies+6 المركز الديمقراطي العربي+6

32. إبراهيم محمد إبراهيم جبر :مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي- دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية ، الندوة *العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية (استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية) ، اتحاد جامعات العالم الإسلامي المغرب، العدد 6، 11 مارس ، 2008.

33. علي أحمد عبد الرحمن:. *التنمية المستدامة: المفهوم والتطبيق*. دار الفكر الجامعي، 2017.

34. سمير العابد: *البيئة والتنمية المستدامة: إشكاليات الواقع ورهانات المستقبل*. دار الهدى، 2019.

35. حسن نزار: *إدارة التنمية المستدامة: منظور معاصر*، دار الكتب الحديثة، 2020.

36. يوسف العربي : مفاهيم في التنمية والبيئة، دار أسامة، 2018.

37. إبراهيم محمد إبراهيم جبر :مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي- دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية ، الندوة *العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية (استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية) ، اتحاد جامعات العالم الإسلامي المغرب، العدد 6، 11 مارس ، 2008.

38. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 07، العدد02.

39. إبراهيم محمد إبراهيم جبر :مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي- دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية ، الندوة *العلمية الثامنة لمنظمة العواصم

الإسلامية (استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية) ، اتحاد جامعات العالم الإسلامي المغرب، العدد 6، 11 مارس ، 2008.

40. عبد السلام حماني .: البيئة *والسكان في الجزائر: مقاربات سوسيولوجية*. دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2020.
41. عبد العزيز بوباكير: *المجتمع والبيئة في الجزائر: تساؤلات سوسيولوجية*. دار الأمير، الجزائر، 2017.

42. نوال مرابط : "السلوك البيئي في الأوساط الريفية: مقاربة سوسيولوجية"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد 12، 2019.

43. إبراهيم محمد إبراهيم جبر :مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي– دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية ، الندوة *العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية (استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية) ، اتحاد جامعات العالم الإسلامي المغرب، العدد 6، 11 مارس ، 2008.

44. وائل إبراهيم الفاعوري، محمد عطوة الهروط: البيئة حمايتها وصيانتها ، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1،الأردن، 2003.

45. الرائد جبران مسعود *: معجم لغوي عصري*، بيروت: دار العلم للملايين، 1992،
46. محمد عبد الله زرمان: الأمن الفكري ورهانات السلم الاجتماعي، دار محدولاوي ، ط1، 2016.
47. هيثم الكيلاني: مفهوم الأمن القومي العربي "دراسة في جانبيه السياسي والعسكري"، مركز الدراسات العربية الأوربي ، باريس، 1996.

48. حامد ربيع: نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر،2002.

49. أحمد تي، الأخضر بن عمر، سارة بن موهوب : التنمية المستدامة، أبعاد ومؤشرات قياسها : قراءة اقتصادية https ://www.dspace.univ-eloued
50. عمر وصفي عقيلي : إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد إسترجي ، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2005 .

51. عبد الله عبد الخالق التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، دراسات في التنمية العربية ، المستقبل العربي ، العدد 13 ، بيروت.

52. هلال صالح الحرير قراءة مرجعية في التنمية المستدامة (الآليات والتحديات) http://www.oum.edu.eg

53. عبد الحق حمودي: *الاقتصاد والبيئة والتنمية المستدامة*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016.

54. عبد القادر العرباوي: *سوسيولوجيا التنمية المستدامة: رؤية تحليلية*. دار الكتاب الحديث، 2018.

55. علي أحمد عبد الرحمن : التنمية المستدامة المفهوم والتطبيق، دار الفكر الجامعي، 2017.

56. جميل حمداوي: التنمية والبيئة : أي علاقة؟ (مقاربة سوسيولوجية)، مجلة العلوم القانونية الإصدار التاسع والعشرون.

57. هلال صالح الحرير قراءة مرجعية في التنمية المستدامة (الآليات والتحديات) http://www.oum.edu.eg

58. بوحنية قوي: *التغيرات المناخية في الوطن العربي، الرهانات والبدائل*،الجزائر، دار خيال.

59. عبد السلام حماني .: البيئة *والسكان في الجزائر: مقاربات سوسيولوجية*. دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2020 .

60. عبد العزيز بوباكير: *المجتمع والبيئة في الجزائر: قراءات سوسيولوجية*. دار الأمير، الجزائر، 2017.

61. نوال مرابط : "السلوك البيئي في الأوساط الريفية: مقاربة سوسيولوجية"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد 12، 2019،

62. بن بعلاش خاليدة: الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحضراء للوصول إلى التنمية المستدامة، المركز الأكاديمي للنشر ومكتبة الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الاسكندرية،2024.

63. الرائد جبران مسعود *: معجم لغوي عصري*، بيروت: دار العلم للملايين، 1992.

64. محمد عبد الله زرمان: الأمن الفكري ورهانات السلم الاجتماعي، دار محدولاوي ، ط1، 2016.

65. عبير الوفاعي: *اقتصاديات البيئة: مشكلات البيئة، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة*. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
66. هيثم الكيلاني: مفهوم الأمن القومي العربي "دراسة في جانبيه السياسي والعسكري"، مركز الدراسات العربية الأوربي ، باريس، 1996.
67. حامد ربيع: نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر،2002.
68. زينب فرحات : *البيئة والتنمية المستدامة: المفاهيم والسياسات*، دار الهدى، الجزائر، 2015.
69. عبد الحكيم بوخاري : *قضايا البيئة في الوطن العربي: بين التحديات والحلول*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2020.
70. ttps://sustainability- com excellence.
71. Beck, U. (1992). *Risk Society: Towards a New Modernity*. Sage Publications